



الجلسة العامة ٣٣

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في

البند ٢٥ من جدول الأعمال

مشروع القرار A./56/L.6.

سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد

مشروع قرار (A/56/L.6)

مشروع القرار A./65/L.6.

اعتمد مشروع القرار A/56/L.6 (القرار ٣/٥٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بناء على القرار المتخذ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بغية تسريع وتيرة

عملنا، أود أن أستشير الجمعية العامة في إمكانية النظر فوراً في مشروع القرار A/56/L.6. وفي هذا الصدد، وحيث أن الوثيقة A/56/L.6 لم تعمم إلا صباح اليوم، سيكون من الضروري وقف العمل بالمادة ٧٨ من النظام الداخلي ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي تنص على ما يلي:

تو، فإن البند ٤٨ من جدول الأعمال "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" الذي كان في الأصل مقرراً ليوم الخميس ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سينظر فيه يومي الاثنين والثلاثاء ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة، ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة

من نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال.

وقبل أن نواصل عملنا، أود أن أشير إلى المناقشة

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة

العامة التي ستجرى في الجمعية العامة في دورتها الحالية.

توافق على النظر في مشروع القرار A/56/L.6 الآن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونعرف أننا في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، ستمكن من إجراء مناقشة صريحة مثمرة تيسر بحثنا للعناصر الرئيسية من جميع جوانبها. وهذه المناقشة يجب أن يكون مرامها الأساسي تعزيز المنظمة حتى تكون مزودة بمجلس أمن تشعر فيه جميع الدول الأعضاء بأنها ممثلة كما يجب.

ونود أن نبدأ بياننا بتحديد تأكيدنا على مدى أهمية مسألة حق النقض. فهذا الامتياز الذي يستأثر به خمسة فقط من أعضاء الأمم المتحدة، كان له تأثير على أداء المجلس وعلى نفس إمكانيات الاتفاق على الإصلاح، وبينما لا تغفل حقيقة أن هناك علاقة وثيقة بين ممارسة حق النقض أو التهديد بممارسته من ناحية، وأداء المجلس من ناحية أخرى، فإن جانب الإصلاح هو الذي نود أن نتشاطر بشأنه بعض الأفكار الموجزة.

إن مسألة حق النقض ترتبط ارتباطاً وثيقاً، من وجهة نظرنا، بموضوع زيادة عدد أعضاء المجلس. ونعتقد أنه من قبيل التناقض أن ننتقد هذا الامتياز، وهو ما فعلناه حتى اليوم، بينما نتفق في الوقت ذاته على أن بعض الدول ربما تكون لديها مؤهلات تكفي لمنحها سلطة نقض قرارات في مجلس أمن موسع ومن الواضح أن وجود حق النقض مع عدم وجود الإرادة السياسية للحد منه، يجعل من الأصعب علينا أن نتوصل إلى اتفاق عريض يمكننا من توسيع عضوية المجلس.

ومع ذلك، يوجد توافق عام في الآراء حول ضرورة أن تكون الزيادة في فئة الأعضاء غير الدائمين. لذا، فإن إحراز تقدم في هذا الاتجاه من شأنه أن يعزز شرعية المجلس ومصداقيته داخل الأمم المتحدة وخارجها.

وبالإضافة إلى القضية الأساسية التي أشرنا إليها تواء، هناك بعض المسائل الإجرائية التي نود أن نقدم بشأنها بضع ملاحظات.

يتذكر الأعضاء أنني أبلغت الممثلين، في الجلسة العامة الـ ١٦ التي عقدتها الجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بأن الجمعية العامة ستكرس سبعة أيام، بدلا من عشرة أيام، للمناقشة العامة، خلال الفترة من السبت ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك يوم الأحد ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وستعقد جلستان يوميا، الجلسات الصباحية من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، وجلسات العصر من الساعة ١٥ حتى الساعة ١٩/٠٠. وسيكون عدد الجلسات العامة ١٤ بدلا من ٢٠، وبالتالي سيقبل عدد الساعات المخصصة للبيانات في المناقشة العامة.

وكما فعلت في الجلسة العامة الـ ١٦، أناشد الأعضاء مرة أخرى أن يثثوا المتكلمين في المناقشة العامة على قصر مدة بياناتهم على ١٥ دقيقة، حتى يتسنى استيعاب جميع المتكلمين في حدود الأيام السبعة تلك. وسأكون ممتنا للأعضاء على حسن تعاونهم.

أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن القائمة رقم ٥ للمتكلمين في المناقشة العامة جاهزة الآن وسترسل بالفاكس إلى الوفود في وقت ما من هذا اليوم. كما يمكن الحصول على نسخ منها في الغرفة ٢٩٢٥.

البند ٤٩ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالأسبانية):
تبين من بحث مسألة إصلاح مجلس الأمن في الجلسات العامة للجمعية العامة على مدى عدد من السنين، أن هذا البند واحد من أهم البنود في جدول أعمالنا، كما أنه أكثرها تعقدا.

ومؤخرا جدا ساهمنا في عقد اجتماع للفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات، على الرغم من وجود قدر من المخالفة في الرأي والتردد من جانب بعض أعضاء المجلس وكبار المسؤولين في الأمانة العامة. ونشيد في هذا الصدد بما تحلى به السفير ريتشارد راين ممثل أيرلندا ورئيس المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر من شجاعة وحسم في الجهود التي بذلها لعقد ذلك الاجتماع. وسوف نعمل على أن تؤخذ في الاعتبار الواجب الآراء التي سيرب عنها المشاركون في المناقشة حول التقرير الذي سيقدّمه ذلك الفريق إلى الجمعية العامة.

أود أن أختتم هذا البيان بتأكيد التزامنا بتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من كل جوانبه. إن الهيكل الجديد للنظام الدولي والطبيعة الحالية للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين سيؤديان إلى نشوء مسؤوليات جسيمة لكل دولة من دولنا. وسيطلب هذا السياق الجديد إجراء مناقشة أشمل وأعمق بشأن السبيل الذي يكفل زيادة شرعية مجلس الأمن وطابعه التمثيلي إلى أقصى حد ممكن.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن إمتناني لرئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري للدور الرائد الذي اضطلع به فيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن. كما أشكره وأشكر معه السفير دي سارام ممثل سري لانكا، والسفير إنغولفسون ممثل أيسلندا، على جهودهم في إعداد التقرير الشامل حول هذا الموضوع.

إننا نمر اليوم بتغيرات هائلة في مجال السياسة الدولية. ففي أعقاب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر أدانت معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعمال الإرهاب هذه، واشتركت في أشكال شتى للتعاون، مدركة أن الجهود الرامية إلى تقديم

أولا، تؤيد تكثيف الحوار المثمر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن البند المطروح علينا الآن. فتبادل الآراء، الذي أجريناه في حزيران/يونيه من هذا العام في إحدى دورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كان مفيدا في تسليط الضوء على حقيقة أن الدول غير الأعضاء في المجلس لديها شواغل مشروعة حول أنشطة المجلس وأساليب عمله، وينبغي أن ينظر فيها أعضاء تلك الهيئة بتعمق. وهذا المثال ينبغي الاقتداء به أثناء اجتماعات الفريق العامل في السنة المقبلة. ونود أن نؤكد أننا على استعداد لأن نشارك مرة أخرى، من الآن، في عملية تبادل الآراء هذه والمساهمة في نجاحها.

ثانيا، نود أن نؤكد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يظل المحفل المناسب لمناقشة موضوع إصلاح مجلس الأمن من كل جوانبه. وترى كولومبيا أن من الأمور التي لا يتصورها العقل أن ننشئ محافل بديلة لا يشارك فيها سوى عدد قليل من الوفود، في حين أننا لدينا آلية مفتوحة وديمقراطية وتتسم بالشفافية والتمثيل المناسب تتيح لنا الفرصة لأن ننظر في البنود الموضوعية - المجموعة ١ - والمسائل الإجرائية - المجموعة الثانية.

قد يقول البعض إن الفريق العامل فشل لأنه لم يحقق أي تقدم ذي مغزى في إصلاح المجلس. ولكن السبب الحقيقي لذلك لا يعود إلى الطريقة التي تتبعها عند النظر في عملية الإصلاح، وإنما إلى الافتقار إلى الواقعية في تطلعات بعض الأعضاء، والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاح لدى البعض الآخر.

ونحن - الأعضاء المنتخبين في المجلس - نود، ثالثا، أن نعرب عن التزامنا ببذل قصارى جهدها لتنفيذ بعض الاقتراحات التي طرحت في إطار الفريق العامل حول المسائل الإجرائية.

للسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية من المواضيع التي تزداد واقعتها للمناقشة، وهذا يبرر أهمية جعل تدابير مكافحة الإرهاب بندا من البنود ذات الأولوية في جدول الأعمال السياسي.

وللأمور التي ذكرتها حتى الآن تبعات ذات دلالة هامة بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، وهو بند جدول الأعمال الذي ننظر فيه في جلسة اليوم. أولا، يتضح من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أن مجلس الأمن ينبغي أن يركز اهتمامه على مجموعة من المجالات دائمة الاتساع. وبغية البت في كيفية التصدي بفاعلية للإرهاب العالمي فإن مجلس الأمن يحتاج إلى المعرفة والخبرة الفنية في مجموعة واسعة من المبادئ التي تتراوح بين الأمن الداخلي والتمويل الدولي.

ثانيا، يعني قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ضمنا أيضا أن كفاءة تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن تقتضي تعاون جميع الدول الأعضاء في طائفة عريضة من المجالات، بما في ذلك اتخاذ تدابير داخلية مثل تعزيز قوانين وأنظمة رصد وتنظيم تحركات الأشخاص والبضائع، بل والموارد المالية عبر الحدود، فضلا عن التعاون في شتى ميادين الاستخبارات.

إنني أدرك تماما أن مجلس الأمن يبذل قصارى جهده الآن للتصدي لهذه التحديات الجديدة. إلا أن هذا لا يقلل من أهمية تحقيق إصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. بل على العكس من ذلك، نرى أن الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تؤكد أهمية الإسراع بجهودنا لإصلاح مجلس الأمن من خلال تسليط الضوء على شرعية المجلس وفاعليته من زوايا جديدة.

وليس هذا هو السبب الوحيد الذي يجعل إصلاح مجلس الأمن مسألة ضرورية. ولو نظرنا إلى الوراء وبجثنا في أنشطة المجلس في التسعينات للاحظنا اتساع نطاق وجهات

المسؤولين عن تلك الهجمات إلى العدالة ينبغي أن تحظى بأعلى أولوية في جدول الأعمال السياسي الدولي. وهذه الحقيقة تمثل اتجاها جديدا في التعاون الدولي.

إن الأعمال الإرهابية لا تمثل في حد ذاتها ظاهرة جديدة. غير أن الأحداث التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر بينت لنا - من خلال خبث الوسيلة التي استخدمت، والأعداد الضخمة للضحايا الذين لقوا حتفهم بطريقة اتسمت بالوحشية البالغة - أن القضاء على خطر الإرهاب أصبح القضية الأكثر إلحاحا في السياسة الدولية. وبناء على ذلك، انضمت جميع بلدان العالم للعمل سويا من أجل تحقيق هدفها المشترك الذي يتوخى القضاء على الإرهاب قضاء تاما. وحقيقة أن ١٧١ من ممثلي الدول أدانوا الإرهاب في بيانهم أمام الجمعية العامة توضح بجلاء حجم السخط الذي شعر به المجتمع الدولي إزاء تلك الأعمال الإرهابية.

الهجمات الإرهابية تختلف في طابعها عن الصراعات بين الدول والهجمات الداخلية وما يرتبط بها من عنف. ويقال إنه ليس بوسع المرء أن يبقى محايدا في وجه الإرهاب، ولكن يقال من ناحية أخرى أن تعريف الإرهاب ليس بالمهمة السهلة. ومن الصعوبة بمكان منع الأعمال الإرهابية، لأن الإرهابيون لا يمكن تمييزهم عن غيرهم من الناس بسهولة؛ بل إنه لا يمكن التعرف عليهم في حالات كثيرة. غير أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر بينت لنا إن الإرهابيين يمكنهم أن يخططوا لشن هجمات ضد الدول تماثل في حجمها أي عملية عسكرية تنفذها دولة.

لهذا السبب، يحاج المجتمع الدولي إلى تركيز جديد وتدابير جديدة للتصدي للإرهاب. ومن الأمثلة وثيقة الصلة بهذا النهج الجديد التركيز على الموارد المالية للإرهابيين والنهوض بالتعاون في مجال الاستخبارات المتعلقة بالإرهابيين وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت إمكانية استخدام الإرهابيين

وقد بدأ النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن في عام ١٩٩٣ إزاء خلفية ازدياد النزعة إلى البحث عن نظام عالمي متناغم، تلك النزعة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة. بيد أن المناقشة لم تظهر حتى أي علامة على التقدم، على الرغم من أنها دخلت سنتها الثامنة. وهذه الحالة مخيبة جدا لآمال العديد من البلدان، وخاصة لأنه، في سياق المناقشة التي جرت في مؤتمر قمة الألفية والجمعية العامة في السنة الماضية، أصبح واضحا أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء أكدت ضرورة إصلاح مجلس الأمن.

ولذلك أود التشديد على أهمية أن نعالج جميعنا مسألة إصلاح مجلس الأمن بحماس وتصميم متجدد، في هذا الوقت الذي يتنامى فيه على صعيد السياسة الدولية أسلوب من التعاون الدولي الجديد.

وفي اليوم الختامي لدورة الجمعية العامة السابقة، قدم الرئيس السابق للجمعية، السيد هولكيري، ثلاثة اقتراحات بشأن كيفية التقدم في إصلاح مجلس الأمن على أساس الآراء التي تلقاها من وزراء خارجية الدول الأعضاء استجابة للمبادرة التي تقدم بها. وهي نقل المناقشات إلى مستوى سياسي أعلى؛ وتناول مسألة الإصلاح الشامل خطوة إثر خطوة؛ وجعل مسألة حق النقض جزءا من هذه المناقشات. ونرى أن هذه المقترحات جديرة بالنظر المتأني.

وإننا نرى، على وجه الخصوص، أن من المستحسن تركيز مناقشاتنا على مسألة حجم زيادة أعضاء المجلس بوصفها الخطوة التالية في النهج التدريجي تجاه تحقيق صفقة نهائية للإصلاح. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أنه سيتم بحث هذا الاقتراح في المستقبل، نرى أنه، في حالة عدم رؤية تقدم ملموس تجاه إصلاح مجلس الأمن بعد عشر سنوات من التداول بشأن هذا الموضوع، سيكون من المفيد النظر في تهيئة فرصة لممثلي الدول على المستوى السياسي لتقييم العمل

النظر وتنوع الموارد البشرية والمادية اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين، وأن هذا الاتساع سيستمر في المستقبل. وعلى سبيل المثال نحد أن عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة لا تزداد عددا فحسب، بل أن ولاياتها يتسع نطاقها أيضا ليشمل مجالات عريضة تتراوح بين نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم من ناحية، كما يرى في حالة سيراليون، وتوفير الإدارة المدنية وتحقيق التنمية من ناحية أخرى، كما يشاهد في كوسوفو وتيمور الشرقية. وأصبح مجلس الأمن أيضا يهتم بمسائل مثل المساعدة الإنسانية، وخاصة للاجئين والمشردين داخليا، ومرض الإيدز.

وعلاوة على ذلك، فإننا نتطلع إلى المستقبل، عندما ينظر مجلس الأمن في موضوع تحقيق السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان، الذي يتصل اتصالا وثيقا بتدابير مكافحة الإرهاب التي نشتغل بها الآن، ومن المهم بصورة واضحة دراسة هذا الموضوع بطريقة تتوخى تحقيق الاستقرار السياسي وتعمير أفغانستان وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا، بالإضافة إلى تقديم الإغاثة إلى اللاجئين والمشردين داخليا - وهي مسألة أصبحت خطيرة بالفعل.

ومن الناحية الأخرى، غني عن البيان أن العالم، كما نشاهد في شبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط، لم يصبح بعد خاليا من المواجهات العسكرية وحلقات العنف المفرغة، التي ظلت مستمرة منذ عصر الحرب الباردة. وليست هناك حتى الآن احتمالات لحل مسألة العراق. ولا تزال هناك صراعات في أفريقيا لم تحل بعد.

وبالنظر إلى هذه المسؤوليات المتسعة لمجلس الأمن، لا بد من تعزيز شرعية مجلس الأمن وفعاليتها من خلال إصلاحه. وهذا ضروري لأن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعبر عن حقيقة العالم الدولي المعاصر.

تعمل وفقا لمنطق وقيود نظام جيوسياسي ينتمي إلى العصر الماضي.

إن مجلس الأمن يحتل مكانة القلب في نظامنا للأمن الجماعي. فهو المكان الذي يجري فيه الإعراب عن مواقف وشواغل ومصالح الدول القوية وتصادمها في بعض الأحيان. وبالتالي فإن الحاجة الماسة إلى إصلاح المجلس تشكل تحديا هائلا واختبارا لإعلانات النوايا الصادرة عن رؤساء دولنا، في مؤتمر قمة الألفية، بشأن تعزيز الأمم المتحدة. وقد شملت التدابير المتوخاة إصلاحا تاما لمجلس الأمن وإعادة تأكيد الدور الرئيسي للجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة.

وينبغي أن نتذكر أن أهمية وحساسية مسألة إصلاح المجلس قد دل عليها المرة تلو الأخرى العدد الكبير من المتكلمين الذين أخذوا الكلمة خلال مناقشة الجمعية في السنة الماضية؛ والغالبية الساحقة منها وافقت، كما تفعل الجزائر، على الإقرار بأن المجلس، الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم يعد يعبر عن الحقائق الجيوسياسية لعالم اليوم، وأن تشكيله وأساليب عمله ينبغي بالتالي أن تمر بتحول شامل إذا كان يأمل في مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته الدولية بشرعية كاملة وبالفعالية المطلوبة.

وإن تحسين أداء المجلس وأساليب عمله يستجيب لشاغل يتعلق بفعالته وشفافيته. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بزيادة فعالية الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في منع وتسوية الأزمات والصراعات الدولية. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن المجلس قد أدخل بعض التدابير الإيجابية لإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله، وخاصة في الإحاطات الإعلامية المفتوحة المقدمة من الأمانة العامة لجميع الدول الأعضاء. ورغم ذلك نرى أنه من الضروري للمجلس أن يعطي في النهاية شكلا محددًا لنظامه الداخلي وأن يضيف

الذي أنجز حتى الآن والسعي إلى إيجاد وسيلة للمضي به قدما.

ومن مهمة جميع الدول الأعضاء أن تجسد الحماس الذي أبدته الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الأمن في جمعية الألفية والمضي قدما بمناقشتنا تجاه تلك الغاية. وإدراكا لهذه الحقيقة، ستواصل حكومة اليابان بذل جهودها الرامية إلى التقدم بمناقشتنا بشأن الإصلاح، والتعاون مع العديد من الدول الأعضاء الأخرى التي تشاركنا نفس الرأي. وفي ذلك المسعى، أطلب بكل احترام التفهم والدعم من الدول الأعضاء.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): لقد جاءت مناقشتنا لإصلاح مجلس الأمن هذه السنة في وقت اتسم باستياء متزايد وشعور بالسخط لدى العديد من الوفود فيما يتعلق بالمجلس. في وقت سعت فيه كل المؤسسات جاهدة إلى التكيف مع الواقع الدولي الجديد، لا يزال المجلس يكابد ليجد هويته ولينطلق حقا على طريق الإصلاح والتغيير. وهو وقت أصبحت فيه تلك الوفود نفسها تعبر بشدة أكثر من أي وقت مضى عن رغبتها في أن تستعيد الجمعية العامة صلاحيتها المفقودة وتتبوأ مكانتها اللائقة في قلب المنظمة التي تجمعنا هنا.

إن المناقشات التي ما برحنا بصدها طوال السنوات الثماني الأخيرة، والتي، بتقادم السنين، فقدت جذوتها التي كانت يوما ما تغذيها والروح التي كانت تدعمها، لم تؤد حتى الآن إلى أي نتائج ملموسة فيما يتعلق بزيادة عضوية المجلس أو تحسين جدير بالتقدير في أدائه. وهذه الحالة يفسرها بصفة أساسية أن المنظمة وأجهزتها الرئيسية لا تزال - على الرغم من التقلبات والتحويلات التي حدثت في العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، والتي تعود جزئيا إلى ظهور عشرات من الدول الجديدة المستقلة على الساحة العالمية -

الدائمين والمنتخبين في المجلس أن نقاش العام الحالي لم يتركهم غير عائبين بل سيكون له تأثير على عمل المجلس وعلاقاته مع الجمعية العامة في المستقبل.

ويعتقد وفدي أيضا أنه سيكون من الضروري أن يتشاور المجلس بانتظام وباستمرار مع الدول المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في صراعات يناقشها المجلس، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية. وينبغي للمجلس أيضا أن يتخذ تدابير لإعطاء مفعول أكبر للمادة ٥٠ من الميثاق، التي تنص على حق كل دولة في التشاور مع المجلس إذا وجدت نفسها في وضع صعب بسبب إجراء وقائي أو قسري اتخذه المجلس.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أيضا بذل جهود أكبر لإشراك البلدان المساهمة بقوات في صياغة ولايات القوات التي تنشرها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي اعتمده المجلس بشأن التعاون مع البلدان المساهمة بقوات من أجل خلق روح جديدة من الشراكة والتعاون والثقة.

أخيرا، يُنصح المجلس بأن يتفانى في تنفيذ ولايته وفقا للميثاق، وألا يمارس أية مهام غير منوطة به بشكل واضح من الميثاق. أنه ليس دور المجلس أن يشرع، فهذا دور الدول. كما أنه ليس من دور المجلس أن يتعامل مع الأمور الاقتصادية والاجتماعية، فهذا دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن المسؤولية الرئيسية للمجلس تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا دور صعب ومعقد وإلحاحي، وينبغي للمجلس أن يكرس له نفسه تماما ودون أن يجيد بصره عنه.

ومع ذلك فإن ما يسبب قلقا عارما وإحباطا شديدا لوفدي هو عدم إحراز تقدم في القضايا الجوهرية. وسواء كان من حيث حجم وتكوين المجلس، أو من حيث المعايير

طابعا مؤسسيا على الترتيبات المتعلقة بمختلف التدابير التي اتخذها بالفعل لتعزيز الشفافية وأساليب عمله بحيث لا تخضع التغييرات الإيجابية الى إرادة رئيس معين أو عضو آخر في المجلس.

ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف أن الجلسات المغلقة - التي يتم فيها التعامل مع كل القضايا الهامة وتتخذ بشأنها بالفعل القرارات التي تؤثر على الدول الأعضاء - ما زالت هي الممارسة الطبيعية، مع أنه من التناقض، أن تكون مثل هذه الجلسات هي الاستثناء. ونلاحظ أيضا أن من يملكون حق النقض المفرط يحسمون فيما بينهم بشكل متزايد النتيجة النهائية لمداولات المجلس. علاوة على ذلك، بأسف إذ أنه بالرغم من أن المجلس ينبغي أن يعمل وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق يتصرف بعض الأعضاء أحيانا كما لو كان ما يدور في خلدتهم هو فقط الدفاع عن مصالحهم الوطنية الذاتية وتشجيعها.

علاوة على ذلك، يود وفدي أن يشدد بصفة خاصة على ضرورة أن يتضمن تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٤، سردا تحليليا لعمله - وليس تجميعا له، مثلما كان الحال هذا العام. وينبغي أن يمكن ذلك الدول الأعضاء من الوقوف على الحد الذي بلغه المجلس في أخذ قرارات الجمعية العامة بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات بشأن قضايا تدرج ضمن اختصاص كلتا الهيئتين الرئيسيتين، وكذلك ايعازات ومقترحات الدول الأعضاء التي تستهدف إقامة علاقات أكثر توازنا وانسجاما وإثمارا بين الهيئتين.

وكان يأمل وفدي في أن يشارك الأعضاء الدائمون، شأنهم شأن الأعضاء المنتخبين، في النقاش الحيوي والهام الذي جرى عند تناول تقرير المجلس إلى الجمعية العامة. كما أنه سوف يسعدنا حقا أن نعلم من كل من الأعضاء

وفيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية المجلس، يرى وفدي ضرورة ملحة في تصويب الخلل الحالي من خلال ضمان تمثيل جغرافي - سياسي أكثر توازنا ومساواة ومن خلال تعزيز مشاركة البلدان النامية فيه. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يعيد التأكيد على تأييده للمقترحات المحددة التي قدمها أعضاء حركة عدم الانحياز، ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة عدد أعضاء المجلس والتي تعكس الإرادة لتعزيز فعالية هذه الهيئة الهامة وطابعها التمثيلي.

وبشكل مماثل، يود وفدي التأكيد على أن أية زيادة في عدد أعضاء المجلس ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الموقف الأفريقي، والذي حدده بيان قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في هراري في عام ١٩٩٩، ومفاده أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس بإضافة ١١ مقعدا وأنه لن يكون عادلا - نظرا لأن القارة الأفريقية موطن أكبر عدد من الدول الأعضاء في المنظمة وهي الأولوية الرئيسية للمجلس - إلا إذا حصلت أفريقيا من هذه المقاعد الـ ١١ على مقعدين دائمين بالتناوب ولهما نفس امتيازات الأعضاء الآخرين الدائمين، ومقعدين غير دائمين يتم توزيعهما بين الدول الأفريقية وفقا للمعايير الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية وعناصر تعزز تلك المعايير لاحقا. ونرى أن توسيع عضوية المجلس لتصل إلى ٢٦ عضوا على الأقل ستعطيها شرعية أكبر وطابعا أكثر تمثيلا ومصداقية أكبر، دون الانتقاص من فعاليته بأي شكل من الأشكال.

إن الإحباط الذي نشعر به من الخطوة البطيئة في الإصلاح ينبغي ألا يثنيينا عن السعي بعزم لإيجاد السبيل إلى حل مقبول للجميع، كما ينبغي ألا يدفعنا إلى اتخاذ قرار جزئي ومتسرع يهدد فرص تحقيق الإصلاح الحقيقي للمجلس.

المتبعة في اختيار الأعضاء الجدد الدائمين أو مسألة حق النقض - وما تلك إلا بضعة أمثلة - عاجزة عن تحقيق حلول الوسط المستصوبة، اتسعت الفجوات الفاصلة بين المواقف المختلفة وأصبحت أكثر عمقا، حيث يتمسك كل بلد بموقفه ويبدو غير مستعد للتنازل أو إبداء المرونة.

ويمكن ان يُعزى هذا الوضع، بدرجة كبيرة، إلى الطابع الحساس والمعقد لهذه الممارسة وللمصالح الكبيرة المرتبطة بها. كذلك يعود إلى رغبتنا في إجراء إصلاح شامل وحققي للمجلس. وينبغي التشديد أيضا على أن السبب في ذلك هو عدم توفر الإرادة السياسية لدى فئة قليلة من الوفود التي حاولت لبعض الوقت - علاوة على عدم بذل أي جهد لطرح أفكار تدفع عجلة عملية الإصلاح - الانحاء باللائمة عن عرقلة عملية الإصلاح على أساليب عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أود أن أشيد بنائبي رئيسه، سفيرى سري لانكا وأيسلندا، على كفاءتهما وتفانيهما. وفي الحقيقة لا تختلف أساليب الفريق العامل على الإطلاق عن أساليب أي فريق عامل آخر تابع للجمعية العامة.

أما بخصوص مسألة حق النقض، فيرى وفدي أنه يرتبط ارتباطا جوهريا بتوسيع عضوية المجلس، والذي يبقى النظر فيه لب مشكلة إصلاح المجلس. ويتفق وفدي تماما مع الفكرة التي يؤيدها تقريبا كل وفد، والقائلة بأن حق النقض ينطوي على مفارقة تاريخية وأنه تمييزي وغير ديمقراطي. وحيث أن الأمر كذلك، يود وفدي أن يرى قيودا تدريجية على هذا الامتياز، والذي ينبغي قصره فقط على القضايا التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق، إلى أن يتم القضاء التام عليه. وبينما ننتظر التنظيم الأفضل لممارسة هذا الامتياز الذي يعود إلى عصر آخر، ثم القضاء عليه، نأمل أن يُظهر من لديهم حق النقض، استجابة للنداء الملح الذي يطلقه باقي العالم، روحا عملية بمبادرة ذاتية منهم وألا يلجأوا إلى حق النقض، أو التهديد باللجوء إليه، إلا في حالات استثنائية.

وعملية لإصلاح مجلس الأمن. وإن تلك المقترحات المعروفة ستجعل من الممكن، في رأينا، تحقيق صفقة إصلاح شاملة، بحيث تكون معقولة ومتوازنة.

غير أن المناقشات التي جرت في الدورة السابقة للجمعية العامة قد بينت مرة أخرى مدى صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الحساسة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. ومرة أخرى، كان التقدم بشأن المجموعة الأولى ضئيلاً، على الرغم من بعض النقاش المفيد في هذا الصدد. أما العمل بشأن أساليب العمل فكان أكثر إنتاجاً. وقد رحبنا على وجه الخصوص بالمناقشات بين الفريق العامل المفتوح باب العضوية وأعضاء مجلس الأمن والتي حضرها كثيرون. ونتطلع إلى عقد اجتماعات مماثلة في الدورة المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة كذلك لتهنئة مجلس الأمن على انفتاحه الجديد إزاء البلدان المساهمة بقوات.

السيد الرئيس، لقد أشار سلفكم في مستهل ولايته إلى أنه يريد أن يشارك بنشاط في العمل المتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وقد سعى جنباً إلى جنب مع أعضاء هيئة المكتب، من أجل أن يكون عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية أكثر تركيزاً وإنتاجية. غير أنه لم يكن بوسعهم إلا أن يستنتج بأنه بعد مرور ثمانية أعوام من العمل ما زالت المسائل الرئيسية مفتوحة.

وكما ذكر السيد هولكيري بحق في بيانه الختامي أمام الجمعية في ١٠ أيلول/سبتمبر، فإن المطلب الرئيسي الآن هو الانتقال من المناقشات إلى المفاوضات. وهذا سوف يتطلب بالضرورة إبداء المرونة وتقديم التنازلات. ونحن في مجموعة الـ ١٠ نعتقد بأنه يمكن، بل وينبغي بذل المزيد من الجهد في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إلا أن إحراز تقدم لن يكون ممكناً دون توفر إرادة سياسية صريحة

ولكن لا ينبغي لهذه الممارسة أن تستمر إلى ما لا نهاية، لأن الوضع الراهن في المجلس هو في التحليل النهائي ضار بعمل المجلس وبمصادقته، التي من مصلحتنا الأساسية أن نصلحها، لأن المجلس يشكل بالنسبة لنا جميعاً، كباراً وصغاراً، الركيزة الأساسية لنظامنا الدفاعي الجماعي. لذا، فإنه يمثل الملاذ والإطار الطبيعي الوحيد لأي عمل يرمي إلى صون السلم والأمن الدوليين.

ولا أود أن أختتم بياني هذا دون أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعداد بلادي التام للإسهام بشكل إيجابي وبناء في مناقشات هذه المسألة الهامة، التي نأمل أن تجري في مناخ من الشفافية والهدوء. لذا، يعتقد وفدي أن الفريق العامل يشكل الإطار المناسب الذي ينبغي أن تثار وأن تناقش من خلاله المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، والتي ما زالت تشكل امتيازاً يقتصر على الدول الأعضاء.

السيد رايبوت (بلجيكا) (تكلم بالانكليزية): إن

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والتطورات التي وقعت منذ هذا التاريخ قد وضعت الأمم المتحدة بوضوح في قلب الاهتمام العالمي. وبغية مواجهة هذه التحديات الجديدة وتلبية المتطلبات الجديدة للمجتمع الدولي، يبدو من الواضح بشكل متزايد أن على منظماتنا أن تتكيف مع واقع عالمنا اليوم.

إن مجلس الأمن بصفته الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأولى عن السلم والأمن، سوف يستفيد من تعزيز تمثيلته وشفافيته وكفاءته. ونحن على اقتناع راسخ بأن الأحداث التي أشرت إليها آنفاً تجعل عملنا بشأن إصلاح المجلس أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

وتنسق بلجيكا أنشطة ما يعرف بمجموعة الـ ١٠، التي تتألف من ١٠ بلدان، وتضم أيضاً استراليا وإستونيا وأيرلندا والبرتغال وبلغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا والنمسا وهنغاريا. وعلى مر السنين، تقدمنا بمقترحات واقعية

إعادة تقييم الوضع واقتراح تدابير ملموسة لتحسين عمل المجلس وعضويته، تبدو الصورة غير مشجعة: أولاً، للنقص في تمثيل البلدان النامية في عضويته؛ ثانياً، لأن عملية صنع القرار لا تتسم بالوضوح؛ ثالثاً، ذلك التشكيل الاستبعادي لنظام للأمن الدولي الجماعي يستبعد الأغلبية من أعضاء الهيئة الديمقراطية للمنظمة - وأعني بذلك الجمعية العامة - من عملية صنع القرار؛ وأخيراً، استمرار الممارسة البالية لحق النقض.

وفي هذا الصدد، فإن المآزق الذي دخلته مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا يزال يشكل القاسم المشترك، وأصبحت ضرورة إعادة تقييم هيكل المنظمة وأدائها أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

وتود بيرو أن تكرر مرة أخرى موقفها المعروف جيداً بشأن الخصائص التي ينبغي أن يتخذها إصلاح مجلس الأمن هذا. بيد أننا نود أن نؤكد من جديد رأينا بشأن مسألة حق النقض - وحق النقض لا غير - لأننا نعتبر هذا العنصر على وجه التحديد بمثابة حجر الأساس في عملية الإصلاح في الوقت الراهن.

وقد أعرب بلدي، في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ عن تأييده لعدم جواز تطبيق هذا الامتياز لتقرير وجود تهديد أو انتهاك للسلام، وعلى التحقيقات الخاصة بتقصي الحقائق في قضايا الصراع وتعديلات الميثاق. والنتيجة معروفة ألا وهي، أن البلدان التي عارضت حق النقض قد تعين عليها أن تختار بين ميثاق يتضمن هذا الاستثناء من مبدأ المساواة بين الدول في السيادة المنصوص عليه في المادة ٢ (١)، أو فشل مؤتمر سان فرانسيسكو. وإنني أعتقد بأن الوقت قد حان للبدء في تصحيح هذا القرار، القرار الذي يعكس وقتاً معيناً من التاريخ لكنه ينتمي الآن إلى الماضي، بسبب الشكل الجديد للعلاقات الدولية اليوم.

لدى الأعضاء. ولهذا، علينا ألا نستبعد، كما ذكر السيد هولكيري نفسه، الانتقال إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب. ونحن ما زلنا منفتحين فيما يتعلق بالشكل المحدد الذي ينبغي أن يتخذه ذلك. ومع ذلك، علينا أولاً، أن نضع جهودنا لتركيز عمل الفريق المفتوح باب العضوية، للمضي قدماً كلما أمكن تحقيق تقدم. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الهدف النهائي، ألا وهو الاتفاق الشامل.

وفيما يتعلق بالعمل بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإننا نحرص على مشاركتكم النشطة. وبذلك، يمكننا أن نساعدنا في تكثيف جهودنا من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. وإن وفد بلادي وبقية مجموعة الـ ١٠ على استعداد لمساعدتكم في جهودك.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): قبل عام مضى، صدق أكثر من ١٤٠ من رؤساء الدول بالإجماع في مؤتمر قمة الألفية على ضرورة إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه إصلاحاً شاملاً، وهو الهدف الذي لم يكن يمثل تطلعا منعزلاً في تاريخ منظماتنا.

إن مجلس الأمن يتصرف عن طريق التفويض وباسم كل الأعضاء. وهذا يفترض ممارسة مسؤولية متقاسمة ويعكس المصلحة الدائمة لجميع الدول في تحويل المجلس إلى محفل يحظى بالمشروعية والشفافية ويستجيب بفعالية للمصلحة الجماعية للمجتمع الدولي.

ترجع المرة الأولى لإصلاح مجلس الأمن إلى عام ١٩٦٣، إذ بعد الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٩١ (د - ١٨) بزيادة عدد أعضاء المجلس بواقع خمسة أعضاء.

والآن، وبعد مرور أكثر من ٣٠ عاماً على اتخاذ هذا القرار، وثمانية أعوام منذ إنشاء الفريق العامل لغرض محدد هو

تدبير متماسك وعملي، فضلا عن أنه اعتراف عادل بهذه الدول التي تشارك بالفعل في أخطر مراحل عمليات حفظ السلام.

ولقد أعربنا في سياق الشفافية هذا نفسه، عن ترحيبنا بحضور سفراء مجلس الأمن في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. فلقد مكن ذلك للفريق الاستفادة من خبرتهم، ومكن، بصورة رئيسية، من الالتقاء وإبلاغ ما أبدي من تعليقات وما قدم من اقتراحات في الدورة إلى المجلس بكامله. ولذلك، نشجع على مواصلة هذه العملية في المستقبل.

وأخيرا، تؤكد بيرو من جديد عزمها الأكيد على مواصلة المساهمة بنشاط وفعالية وبصورة بناءة في هذا الموضوع الهام الذي يرمي في نهاية المطاف إلى إعادة تشكيل الأمم المتحدة على نحو يجعلها أكثر إنصافا وعدلا وشفافية، لما فيه صالح جميع الدول.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر والتهاني إلى رئيس الجمعية العامة السابق هاري هولكيري ممثل فنلندا وإلى السفيرين جون دي سارام ممثل سري لانكا وثورستين إنغولفسون ممثل آيسلندا لما قاموا به من عمل جيد. فلقد قاموا، في ظل ظروف صعبة، بعمل أصيل. وقد ساعدت المبادرة التي قاموا بها لتجميع المقتطفات ذات الصلة من أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة والتي تتعلق بالجموعة الثانية من المسائل، على توليد مناقشة مستنيرة. هذه هي الأخبار السارة.

ويأتي الآن دور الأبناء غير السارة. إن معظم الدبلوماسيين يطبعون تعليمات رؤسائهم فوراً. ولكن نحن فئة دبلوماسيي الأمم المتحدة قررنا بصورة جماعية أن نتجاهل تعليمات رؤسائنا. ففي العام الماضي، في قمة الألفية، أصدر رؤسائنا تعليماتنا بأن "نكتف جهودنا

ويجب علينا، على الأقل، أن نعيد استعمال حق النقض. ويبدو أن تقييد استعمال حق النقض بحيث يقتصر على القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، تمهيدا لإلغائه تماما، يمثل توافق آراء جميع الدول، باستثناء الأعضاء الدائمين، ويعتبر في حد ذاته تنازلا هاما من جانب الأغلبية العظمى من البلدان الأعضاء، التي تسعى إلى اتخاذ الخطوة الأولى في هذه العملية وتمضي إلى ما يتجاوز مجرد التزام وحيد الطرف بضبط النفس. وقد فعلنا ذلك. فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تقييد استعمال حق النقض، ينبغي لنا في الوقت الراهن، أن ندعو إلى توسيع عدد الأعضاء غير الدائمين وتعزيز دور الجمعية العامة مع مجلس أمن موسع، بالاستناد إلى معايير واضحة وتتسم بالشفافية للعمل والارتباط بين هاتين الهيئتين.

وفيما يتعلق بالشفافية، تشجع بيرو وترحب بالجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتحقيق الانفتاح، والتي أفضت إلى زيادة عدد جلسات مجلس الأمن العلنية، وبالجهود الذي بذله بعض رؤساء المجلس لكفالة أخذ آراء الدول غير الأعضاء - ولا سيما الدول المعنية مباشرة - في الاعتبار في الناتج النهائي لجلسات المجلس. هذا حسن. ونحن مقتنعون بأن هذا النوع من التدابير يمثل إسهاما مباشرا في عمل وكفاءة مجلس الأمن. ومع ذلك، لا يزال يتعين تنفيذ مبادرات من هذا النوع، وكذلك مبادرات أخرى ترمي إلى إجراء المزيد من المناقشات وإلى نشر مفاهيم الأمن الجماعي، بالإضافة إلى المعلومات عن عمليات السلام، في إطار تنظيمي محكم وثابت.

وإننا نود في هذا الصدد، أن نؤكد بوجه خاص المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، التي أفضت إلى اتخاذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، الذي يجري تنفيذه بالفعل. وقد سلم هذا القرار بأهمية مشاركة البلدان المساهمة بقوات لنجاح عمليات حفظ السلام. وهذا

المغلقة فيما بين "اللوردات" التي لا تؤثّق مداولاتها واجتماعات أفرقة الأصدقاء، التي تعتبر مبهمة بنفس الدرجة، وليس هناك أي أثر للمساءلة فيها.

وبالرغم من الأهمية الكبرى التي تتسم بها هذه الاجتماعات، فليس لدى المجلس أي معجم متفق عليه للمصطلحات لوصف هذه الاجتماعات. ولقد حاولت بعثة سنغافورة تقديم معجم، يمكن الاطلاع عليه على موقعنا على شبكة الإنترنت، إلا أنه حتى قائمتنا تعتبر غير كافية. ولقد دعونا بالفعل باستمرار إلى ضرورة قيام الفريق العامل غير الرسمي المعني بالإجراءات والوثائق بالاجتماع بوتيرة أكبر. وهنا، يسرني أن أرى الممثل الدائم لكولومبيا، السفير ألفونسو فالديفيسو، الذي تكلم صباح اليوم، وقد أكد من جديد أيضا أهمية ذلك الفريق العامل.

أما النظام الداخلي، الذي لا يزال مؤقّتا بعد ٥٦ عاما، فينبغي أن يصبح رسميا. وقائمة المتكلمين - التي تعد بطرق يستعصي فهمها على معظمنا - ينبغي أن تعد بأسلوب مفتوح ومنصف ويتسم بالشفافية. وبالرغم من كل مناشداتنا، لم يجتمع الفريق العامل إلا مرتين خلال ١٠ أشهر. والنتيجة التي لا مفر منها هي أن المجلس يفضل السلوك العشوائي على النظم التي تستند إلى قواعد.

كيف تصرف سكان القرية العالمية إزاء كل هذا؟ لقد طالبوا بمزيد من الشفافية. وبالفعل، فقد كانت هذه هي العبارة الطنانة في معظم مناقشاتنا هنا وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. إننا نؤيد الدعوة إلى الشفافية. أما بالنسبة لسنغافورة، فلسنا متأكدين من أننا نفهم جيدا كيف يتم التوصل إلى القرارات، بالرغم من أننا نحضر جميع الجلسات دون استثناء. وقد اكتشفنا أن لهذه القلعة، مثلها كمثل معظم قلاع القرون الوسطى، متاهة سرية لم تتمكن من اختراقها. وربما لن نتمكن على

لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه". هذه التعليمات بسيطة وواضحة. ينبغي لنا أن نعمل على إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه. بيد أن التقرير الذي قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية يشير إلى أننا لا نزال نعمل بالتوجه التلقائي، نطيع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدلا من الانصياع لإعلان قمة الألفية. ومن ثم، فإن النقطة الأولى التي نود أن نثيرها في هذه المناقشة هي نقطة بسيطة ألا وهي، فلنسع إلى إصلاح المجلس بطريقة شاملة لا انتقائية.

ولكي نصلح مؤسسة، أو حتى فردا، فإن علينا أولا أن نفهم طبيعة المخلوق الذي نقوم بإصلاحه. وربما كانت القلة منا هي التي تفهم الطابع الحقيقي لمجلس الأمن. وبالتأكيد، فإننا في حالة سنغافورة، بعد خدمة ١٠ أشهر في المجلس، لسنا متأكدين من أننا نفهم جوهره الأساسي جيدا. ومن العسير حقا أن نجد المعنى المجازي الصحيح للمجلس. وربما يمكن مقارنته بقلعة من قلاع العصور الوسطى لها خمسة أمراء. وتمثل مهمتها في العناية بالسلام والأمن في القرية العالمية. ويحق لسكان القرية أن ينتخبوا ١٠ ممثلين للعمل في المجلس الأعلى للقلعة لمدة سنتين. ومن ثم، فهي مجلس ديمقراطي جزئيا، إلا أن الأمراء وحدهم هم الذين يتمتعون بحق النقض الحاسم. وهذا كله معروف جيدا. إذ أننا لم نكشف عن أي شيء جديد.

إلا أن ما هو غير معلوم تماما فهو كيف يتوصل المجلس الأعلى للقلعة إلى المقررات الرئيسية. ففي السنوات الأخيرة، زاد عدد جلسات المجلس بدرجة كبيرة. فهناك جلسات علنية؛ وجلسات سرية؛ وجلسات مغلقة تفتح أحيانا وتغلق أحيانا أخرى في وجه وسائط الإعلام وغير الأعضاء؛ ومشاورات غير رسمية، تستغرق معظم الوقت؛ واجتماعات لجان الجزاءات، التي تقترن حاليا باجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب. ثم طبيعة الحال، هناك الاجتماعات

وسيكون من اليسير عندئذ أن نطرح على المجلس أسئلة مباشرة وذات صلة يمكنها أن تساعد على إصلاح المجلس.

هذا هو السبب في خيبة أملنا في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهنا، اسمحوا لي بأن أؤكد أننا ننتقد أعضاء الفريق العامل لا نائبي الرئيس. فالفريق العامل لم ينفذ بإخلاص تعليمات القادة بإصلاح المجلس بطريقة شاملة. ولكي نتجنب أي سوء تفاهم هنا، اسمحوا لي بأن أؤكد بأن سنغافورة تؤيد إصلاح تكوين مجلس الأمن. وإننا نؤيد موقف حركة بلدان عدم الانحياز المعرب عنه. بمنتهى الوضوح. ومن الواضح أن المجلس لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان يعكس بدقة التكوين العالمي الراهن للقوى لا التكوين السائد عام ١٩٤٥. ولقد شهد العالم تغييراً هائلاً منذ ١١ أيلول/سبتمبر.

ليس بوسع المجلس أن يظل مجمداً. لكننا إذا أردنا أن نضيف أعضاء جديداً - دائمين ونصف دائمين أو مؤقتين - ألا نحتاج أولاً إلى أن نفهم ما إذا نريد منهم أن يعملوا في القلعة قبل أن نختارهم؟ إن هذه النقطة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة، ومنها سنغافورة. ولقد اكتشفنا من خلال إجراء تحليل إحصائي لعضوية المجلس منذ عام ١٩٤٥، أن الدول الصغيرة عملت في مجلس الأمن منذ إنشائه في المتوسط مرة أو مرتين أو لم تعمل على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول الأكبر قد عملت من خمس إلى ثماني مرات. ولذلك، فإنه بالنسبة للدول الصغيرة، ينبغي أن يكون في صالحنا بوضوح أن نربط بين امتيازات العضوية الدائمة أو شبه الدائمة بالالتزام. فإذا لم يكن هناك أي التزامات متقابلة للدول الصغيرة، فكيف يخدم مصالحها تأييد حق النقض الراهن أو الإضافي؟

ولذلك، فإن تغيير تكوين مجلس الأمن يعتبر مجرد بعد وحيد من أبعاد إصلاح المجلس. ومما يتسم بالقدر نفسه

الإطلاق. ومن ثم، فإننا نشك في أن تحقق الدعوات إلى تحقيق المزيد من الشفافية فائدة كبرى. إنها كمحاولة فتح المزيد من النوافذ في القلعة. فهذه النوافذ لن تلقي الضوء على المتاهة.

ولذلك، فإن من المرجح أن تظل عملية اتخاذ القرارات في المجلس مبهمة، لا أن تتسم بالشفافية. بيد أن هناك بعض أبناء التوازن السارة. فالنتيجة التي تتمخض عنها عمليات اتخاذ القرارات علنية ومرئية بوضوح. وفي السنوات الأخيرة، شهد الناتج العلني للمجلس زيادة استثنائية. ولقد ذكرت السفيرة السابقة للولايات المتحدة نانسي سويربرغ، في مقالة موثقة نُشرت مؤخراً، أنه خلال الحرب الباردة، لم تتم الموافقة إلا على ١٨ بعثة لحفظ السلام وعلى نظامين للجزءات. إلا أنه منذ نهاية الحرب الباردة منذ ١٢ عاماً، وافق المجلس على نحو ٤٠ بعثة لحفظ السلام وفرض ١٣ نظاماً للجزءات. ونتيجة لذلك، فقد قفزت ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠١. وهكذا، إذا كنا نريد حقاً أن نصلح مجلس الأمن بصورة شاملة، فإن النهج الأكثر إثماراً، يتمثل في تركيز اهتمامنا على هذه الزيادة الكبرى في الناتج، الواضح للعيان.

وبإمكاننا أن نستنبط عدة طرق مبدعة لتقييم هذا الناتج. فالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق المجلس والتي أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة، هي التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وبلاستعانة بالمصادر العلنية - مثلاً من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أو مجلة جين للدفاع الأسبوعية - يمكننا أن نرسم خريطة لجميع مراكز القلاقل في العالم. ويمكننا أن نضع فوق هذه الخريطة، خريطة أخرى مرسومة على صفحة شفافة من البلاستيك، للمناطق التي تتدخل فيها الأمم المتحدة. وينبغي أن يشير التعارض بين الخريقتين إلى مجالات الاختلاف

ولكي لا أظلم المجلس اسمحو لي أن أضيف أنه من الواضح تماما أنه قد أدى عملا رائعا في السنوات الأخيرة. والواقع أن المجلس يستطيع أن يدعى باعتزاز أن له نصيبا من جائزة نوبل للسلام التي منحت مؤخرا للأمم المتحدة. فتمور الشرقية، على سبيل المثال، من الممكن فعلا أن تصبح قصة نجاح متألفة لو أفلحت الأمم المتحدة في إيجاد مخرج بالاتفاق على مواصلة التمويل من الاشتراكات المقدرة - وبالصدفة فتعبير الاشتراكات المقدرة مهم للغاية - على مدى العامين القادمين. وبالمثل فشعب كوسوفو، التي تتكلف عمليات حفظ السلام في بلاده ٤٠٠ مليون دولار سنويا، وشعب سيراليون التي تتكلف عمليات حفظ السلام في بلاده ٥٥٠ مليون دولار وربما شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تتكلف عمليات حفظ السلام في بلاده ٢٣٧ مليون دولار أصبحت كلها في حال أفضل نتيجة لوجود الأمم المتحدة المكثف في بلدانها. والمجلس، شأن أي مؤسسة إنسانية يضطر أيضا إلى تقاسم نقاط الضعف، وهذا موثق في التقارير عن رواندا وصربرنايكا التي لم تدرسها الجمعية العامة لأسباب لم تشرح لنا على الإطلاق.

غير أن ما لم يكشف عنه هذا الخليط العادي من النجاح والفشل هو وجود مشكلة هيكلية عتيقة في استجابات المجلس للتهديدات للسلم والأمن الدوليين. فالمجلس، كما نعلم، كثيرا ما يطلب منه التفاعل مع حالات الطوارئ - كما هو على وشك أن يفعل بطريقة مكثفة في أفغانستان في المستقبل القريب. ففي الرد على حالات الطوارئ كثيرا ما يقارن عمل المجلس بإدارة للإطفاء. فالمنتظر من معظم إدارات الإطفاء هو أن تستجيب لأي حالة طوارئ تحدث. ومشكلة المجلس الهيكلية العتيقة هي أنه لا يستجيب كما تستجيب إدارات الإطفاء في مدينة نيويورك لحالات الطوارئ. فلا هو كيان ذو مبادئ ولا هو كيان إشاري. وقراراته بالنسبة لمكان أو كيفية رد الفعل

من الأهمية، أن علينا أن نؤمن النظر في أساليب عمل المجلس وندقق فيها. ومما لاشك فيه، أن بعض المناقشات التي جرت بشأن المجموعة الثانية من المسائل كان لها أثر مفيد في جعل المجلس أكثر انفتاحا بشكل طفيف، إلا أنه حتى نصلح المجلس إصلاحا شاملا، علينا أن نضيف مجموعة ثالثة من المسائل لتقييم الناتج.

وتتمثل الصعوبة الرئيسية التي نواجهها هنا، في عدم اتفاق سكان القرية العالمية على إطار مفاهيمي بسيط ومتماسك لتقييم ناتج المجلس. ويمكن أن تشمل أي قائمة جزئية عمليات حفظ السلام التي، كما أشرنا في خطابنا بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، زادت في السنتين الماضيتين وهدما من ٩٠٠٠ جندي و ٢٠٠٠ شرطي مدني عام ١٩٩٩، إلى ٣٥٠٠٠ جندي و ٨٠٠٠ شرطي مدني عام ٢٠٠١. كما يمكن أن تشمل نظم الجزاءات، التي لها بدورها آليات رصد فرعية وأفرقة خبراء. ويمكن أن تشمل لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة حديثا، التي تتمتع بصلاحيات هائلة وبعيدة المدى. ويمكن أن تشمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، اللتين تكلفان بضع مئات الملايين من الدولارات سنويا، وبعثات مجلس الأمن الخاصة الموفدة إلى مراكز القلاقل.

والسؤال هو: على من تقع مسؤولية تقييم هذا الناتج الهائل لكفالة قيام المجلس بعمله على نحو جيد؟ لقد أخبرني خبير في الإدارة مؤخرا أن القاعدة الأولى في الإدارة هي أنه مالا تستطيع قياسه لن تستطيع إدارته. فإذا لم يكن الفريق العامل هو الذي سيتولى قياسه، فهل نحن بحاجة إلى إنشاء فريق منفصل للقيام بذلك؟ وهل يتعين على المجلس أن يتولى الاستعراض بنفسه أو أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعهد بالقيام بذلك إلى هيئة أخرى - ربما الفريق العامل المفتوح باب العضوية؟

فهم مشترك لكيفية عمل المجلس الفعلي. وهذه مهمة غير يسيرة. فقد يتعين علينا الإبقاء على عمل لفريق العامل المفتوح باب العضوية بغية فهم المؤسسة التي نسعى إلى إصلاحها. وما لم نتوصل إلى فهم جيد لها فإننا لن تتمكن من تنفيذ تعليمات قادتنا الخاصة بالإصلاح الشامل للمجلس. ولكن للوصول إلى هذا الفهم قد يلزمنا تغيير لغة نقاشنا في هذه المناقشات السنوية. فينبغي أولاً أن نتوصل إلى إطار مشترك متفق عليه لفهم الطبيعة الأساسية للمجلس الذي نسعى إلى إصلاحه. ومن غير هذا الإطار التحليلي نكون كمن يزيل القشور الخارجية دون الدخول إلى جوهر المجلس.

وقد يفيدنا أخيراً، أن نعيد تأكيد بعض النقاط الأساسية التي نود إثارتها هنا، وأولها - وهو ما أرجو أن نفعله في العام القادم - أننا لا بد أن نتقيد بتعليمات قادتنا للإصلاح الشامل للمجلس. وثانيها، أننا لكي نصلح المجلس لا بد أن يكون لدينا فهم متفق عليه لما يفعله المجلس وما لا يفعله. وثالثها، أننا لا يمكن أن نتجاهل الواقع السياسي. فلا بد أن يتغير تشكيل المجلس بمرور الوقت. ورابعها، أن على أعضاء الجمعية العامة أن يقرروا الأكثر أهمية لهم في المجلس: هل يكون المجلس أكثر تمثيلاً أو أن يكون أكثر فعالية ومساءلة؟ وما لم نتفق على إجابات على هذه الأسئلة فقد ننتهي إلى ترك هذه المناقشة السنوية ثمانية أعوام أخرى دون إحراز تقدم يذكر. فإذا كنا لا نريد أن يحدث هذا فينبغي أن نبدأ من جديد ونسلك نهجاً مختلفاً وأكثر شمولاً.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): للعام

التاسع على التوالي تعود الجمعية العامة لبحث موضوع التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وباقي المسائل الأخرى المتعلقة بالمجلس، وككل عام يحرص وفد مصر على المشاركة في النقاش العام حول الموضوع لما له من

تكييفها المصالح الوطنية لأعضاء المجلس وليس احتياجات المجتمع العالمي الذي تخدمه القرارات.

ولأستشهد لتوضيح هذه النقطة بمثل عملي بسيط في الوقت الراهن. فمجلس الأمن سيناقش غداً الحالة في تيمور الشرقية في مناقشة علنية. ومن المعقول تماماً أن قلة منا في المجلس، من ضمنها سنغافورة، هي التي طلبت إلى المجلس اعتماد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن تيمور الشرقية. وهذا يخدم مصالح شعب تيمور الشرقية ومصالح المجتمع الدولي في آن واحد. وللأسف - وهذا مثل حي - يفضل بعض أعضاء المجلس وضع مصالحهم الوطنية قبل مصالح المجتمع الدولي.

وهذا يثير تساؤلاً واضحاً: هل ينبغي أن يخدم مجلس الأمن المصالح الوطنية لبعض أعضائه أم مصالح المجتمع الدولي التي يتفانى المجلس في خدمته؟ واضح أن أي إصلاح شامل للمجلس يجب أن يتصدى لهذه الأسئلة الأساسية إن أردنا حل مشكلة المجلس الهيكلية العتيقة.

من الصعب في كلمة قصيرة كهذه أن نقترح كيفية إصلاح مجلس الأمن إصلاحاً شاملاً. فالمجلس مؤسسة معقدة بصورة هائلة. بل إنه يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، ولقد رأينا بالفعل في الشهور العشرة الأولى من الخدمة في المجلس - أن المجلس يزداد تعقيداً. وللأسف فهو مؤسسة لم يجر تحليلها على نحو ملائم وشامل، ولم تفهمها الأوساط الأكاديمية ولا الإعلامية. والواقع أنه يبقى علينا أن نجد كتاباً جيداً أو سلسلة مقالات جيدة توضح التعقيدات الأساسية في المجلس. وأقولها بصراحة، إنه حتى الجمعية العامة لم تفعل ذلك.

وهذا هو السبب في مقارنة مجلس الأمن بقلعة من العصور الوسطى. إذ لم يتوصل أحد إلى رسم مآهاته السرية أو اكتشافها. فإذا كان لنا أن ننفذ بجدية تعليمات قادتنا للإصلاح الشامل للمجلس فإن علينا أن نبدأ بالتوصل إلى

الأطراف. ولم يكن المستهدف ممارسة حل أعمال المجلس في إطار من السرية والكتمان وتحويل اجتماعاته الرسمية إلى مجرد جلسات لاعتماد ما اتخذ وراء الأبواب من قرارات، بحيث أضحى الغالبية العظمى من الأعضاء عاجزة عن إدراك حقائق الأوضاع والظروف المحيطة بقرارات المجلس.

وثانياً، أن مسألة طبيعة حق النقض، وهل هو امتياز أم مسؤولية تظل عقبة رئيسية أمام إصلاح عمل المجلس. فما زالت الضوابط غائبة وما زال استعماله محكوماً برؤى وطنية ضيقة لا تتفق والهدف الذي رمى إليه الآباء المؤسسون للمنظمة من وراء استحداث نظام النقض.

وثالثاً، ضرورة الالتزام بالمفهوم الشامل للإصلاح والبعد عن سياسة الخطوات الصغيرة في هذا الاتجاه أو ذاك، بل يتعين السعي إلى تحقيق توافق عام على ملامح الإصلاح يراعي مصالح جميع أعضاء المنظمة ويحظى بالقدر اللازم من الإجماع. وهذا الأمر أكدت عليه الجمعية العامة في عدة مناسبات، أهمها عندما اتخذت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ القرار ٣٠/٥٣ بشأن الأغلبية المطلوبة لاتخاذ قرار حول إصلاح مجلس الأمن.

ورابعاً، أهمية استمرار عمل فريق الجمعية العامة المعني بالموضوع والتزامه بولايته وبأسلوب عمله الحالي، الذي يتسق وأسلوب عمل جميع أفرقة الجمعية العامة العاملة بغض النظر عما تبخته من موضوعات، وخاصة بالنسبة لآلية اتخاذ القرارات داخل الفريق. فمهما كانت الملاحظات على مدى فعالية الفريق، فإنه يظل الحفل الوحيد المتاح لمناقشة هذا الموضوع الحيوي في إطار مفتوح للجميع يتسم بالشفافية والوضوح.

لقد سعدنا خلال شهر حزيران/يونيه الماضي برؤية مجلس الأمن يستجيب لدعوة فريق الجمعية العامة ويرسل وفداً من أعضائه الدائمين وغير الدائمين للتداول مع الفريق

أهمية خاصة تتبع من ارتباطه بجهاز من أهم أجهزة الأمم المتحدة.

ورغم ثمان سنوات من النقاش المكثف داخل فريق الجمعية العامة المعني بالموضوع ... لم يتمكن الفريق من إحراز التقدم المنشود في أعماله، وذلك لأسباب عديدة يعرفها الجميع. وهناك عدة أفكار أو مبادرات مطروحة بالنسبة لمستقبل عمل الفريق وكيفية إحراز بعض التقدم في هذا الصدد.

وأود هنا الإشارة إلى البيان الذي ألقاه وفد مصر خلال الدورة الأخيرة من أعمال الفريق مؤكداً على موقف فريق حركة عدم الانحياز من مسألة الإصلاح الشامل والعقبات التي تعترض طريقها. كما أود التأكيد مجدداً على التزام مصر التام بالموقف الأفريقي الذي نص عليه إعلان هراري عام ١٩٩٧ ومطالبته بتخصيص سبعة مقاعد للقارة الأفريقية، التي تضم نحو ثلث أعضاء المنظمة، في المجلس الموسع، على أن يكون من بينها مقعدان دائمان مع إقرار نظام للتناوب على شغلها.

كما أود الإشارة إلى وجود بعض التطورات الإيجابية في أسلوب عمل المجلس، وهي تطورات - وإن كانت محدودة - تستحق التشجيع والدعم لتحقيق المزيد من انفتاح المجلس وشفافية عمله.

أود التركيز بصفة خاصة على عدة اعتبارات، وهي التالية.

أولاً، التصاعد المستمر في وتيرة عقد الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية للمجلس، حتى أصبحت - للأسف - القاعدة لا الاستثناء، وهو ما لم يكن المقصود من استحداث هذا النظام، بل كان القصد - في تصوري - توفير قدر من المرونة في المراحل الأولية للتباحث أو التشاور يتيح استكشاف المواقف بدون التزام مبدئي من جانب أي من

المطلوب. ويصعب تصور إقدام المجلس على تمديد ولاية عمل قوة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام دون التشاور الكافي والمسبق مع كافة الدول المشاركة بقوات في العملية حول مدى استعدادها لتمديد فترة عمل قواتها. هذا ناهيك عن التشاور مع الدولة المعنية بعمل تلك القوات على أراضيها.

ولا تفوتني الإشارة أيضا إلى تقارير مجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة سنويا. فقد ناقشنا آخر هذه التقارير قبل أسابيع قليلة، وكان وفدنا بين العديد من الوفود التي استشعرت الحاجة إلى الاستماع إلى تقرير أكثر تحليلا فيما يتعلق بخلفيات القضايا المعروضة على المجلس وظروف وملايسات ما اتخذ من قرارات، وذلك بدلا من الطابع السردى المسهب للتقرير، وهو أمر نأمل في رؤيته في السنوات المقبلة.

قصدت من خلال بياني التأكيد مجددا على عدد من المبادئ التي تحكم موقف مصر من مسألة إصلاح مجلس الأمن بمفهومها الشامل المتكامل. وبينما يدخل الفريق العامل المعني بالموضوع عامه التاسع، فإننا سوف نواصل مشاركتنا النشطة في أعماله. ونحن على ثقة بقدره الفريق - تحت قيادتك الحكيمة - على تحقيق ما نتطلع إليه جميعا من إصلاح شامل وعادل.

السيد فان دن برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

القضية الرئيسية التي يجب أن نعالجها هي الصلة بين مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة. وتحسين التفاعل بين أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن يمكن أن يجري الآن إذا كانت هناك إرادة سياسية. ومن الأفضل ألا نتظر نتيجة لعبة الأرقام التي ظللنا نلعبها طيلة سنوات دون نجاح. وإصلاح مجلس الأمن بالمعنى التقليدي - فيما يتعلق بحجمه وحق النقض ووضع الأعضاء الدائمين - له أهميته ولكن ثبت أنه

حول سبل إكساب عمل المجلس المزيد من الشفافية والوضوح في أعماله، وهي بادرة طيبة نتمنى استمرارها في الاجتماعات المقبلة للفريق.

وأود الإشارة بصفة خاصة إلى ما أثير خلال ذلك الاجتماع بالنسبة لعمل مجموعة عمل مجلس الأمن المعنية بالتوثيق. فمع تقديرنا لعمل هذه المجموعة، التي تعد الذاكرة المؤسسية للمجلس، فإنني أود تسجيل ما يلي.

أولا، أن عمل هذه المجموعة ما زال مقصورا على الشق الرسمي من عمل المجلس، دون التطرق إلى المشاورات والاجتماعات غير الرسمية، التي أصبحت - كما أشرت - القاعدة في عمل المجلس.

وثانيا، أن الصورة ما زالت غير واضحة بالنسبة لإمكانية استفادة الدول من غير أعضاء المجلس من أعمال المجموعة من خلال إتاحة الفرصة أمامها للاطلاع على ما توثقه من مستندات.

كما أود الإشارة إلى نقطة تتصل أيضا اتصالا وثيقا بنظام عمل المجلس، وهي الاتجاه المتصاعد لتكثيف زيارات المجلس لمناطق معينة في العالم من خلال مهمات لتقصي الحقائق، ومع اتفاقنا وما تسفر عنه تلك الزيارات من المزيد من وضوح الرؤية بالنسبة للمجتمع إبان اتخاذ قراراته بشأن قضية ما، فإننا نشير هنا إلى أهمية أن تكون ولاية المهمة أو الفريق أو البعثة الموفدة واضحة مسبقا ويتم التشاور بشأنها سلفا مع الدولة أو الدول المعنية، وذلك لضمان احترام سيادة الدول الأعضاء التي كفلها وأكد عليها الميثاق.

وما دمت في معرض الحديث عن التشاور مع الدول الأعضاء، فلا بد من الإشارة إلى مسألة التشاور مع الدول المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام. فقد شهدت تلك المسألة قدرا من التحسن في الفترة الأخيرة بإجراء نوع من التشاور في بعض الحالات، إلا أنه لا يزال دون المستوى

ينبغي ألا نقتل من رغبة المجلس ذاته في التغيير. ولقد تفاعل الفريق العامل والمجلس، إلى حد ما، في هذا الصدد بصورة فعالة. والعلاقة بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس، على سبيل المثال، استفادت استفادة واضحة من هذا التطور.

بيد أن السؤال هو التالي: هل نشعر بالارتياح فعلا إزاء الحالة الراهنة؟ هل يستجيب المجلس بفعالية لقضايا الأمن المعقدة والمتعددة الأوجه التي تقتضي استجابة ذات عناصر متعددة؟ تعتقد هولندا أنه لا يزال هناك مجال لتحسين فعالية مجلس الأمن. ومما يثير الانتباه أن الميثاق يتيح لنا خيارات كافية للقيام بذلك. فلقد وضع الآباء المؤسسون للأمم المتحدة هيكلًا ما زال صلبًا بقدر كاف حتى الآن للخدمة قضية السلام بفعالية في الوقت الحاضر وفي المستقبل، إذا كنا نحن على استعداد لاستخدام إمكاناته على النحو الأوفى.

وفي هذه المرحلة، يتعين علينا أن نميز بصورة واضحة بين التفاعل فيما بين مجلس الأمن والدول الأعضاء، من جهة، والتعاون والتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية في الأمم المتحدة، من جهة أخرى.

ماذا يمكن عمله لدعم قيام تفاعل مفيد فيما بين مجلس الأمن وأعضاء المنظمة؟ وخلال السنوات القليلة الماضية، قُدم عدد من المقترحات تحقيقًا لهذه الغاية. وبعض هذه المقترحات العملية تم بالفعل تنفيذه والبعض الآخر ينظر إليه بعين العطف وما زال قيد الدراسة حتى الآن. ويبدو أنه بالمستطاع زيادة تعزيز التفاعل فيما بين المجلس والأعضاء وذلك بالجمع بين تحليل عمليات اتخاذ القرارات في المجلس وبين الاقتراحات والمقترحات، بغية التعرف على من منها، عند التنفيذ، سيسهم مساهمة عملية في التفاعل فيما بين المجلس والدول الأعضاء. ومن شأن هذا التحليل أن يبين أيضًا ما إذا كانت هناك في خريطة التفاعل مواطن فراغ تمهد السبيل أمام تحسين التفاعل.

ممارسة طويلة الأمد. وفي هذا البيان، سينصب التركيز على النتائج التي يمكن تحقيقها في المستقبل القريب. وبياني هو عن إصلاح ممارسات العمل بدلا من أن يكون عن إصلاح المجلس نفسه. وإحراز نتائج الآن، ينبغي أن تكون الحلول عملية وضمن أحكام الميثاق القائمة. وينبغي أن يكون الهدف جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية ومساءلة وشمولا وتعاونًا، وبالتالي أكثر فعالية.

فلنغنم الزخم الحالي إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة لكي ننظر في إمكان إيجاد تفاعل أفضل بين المجلس وعموم الأعضاء. وسواء تكلمنا عن قيام تحالفات بين من هم على استعداد أو عن عمليات الأمم المتحدة العادية لحفظ السلام، بما فيها عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فإننا نتعامل مع دول أعضاء قادرة على إتاحة مواردها المالية والبشرية وغيرها ومستعدة لذلك. وباضطلاعها بذلك، فإنها تتحمل مسؤولية تتساوى على الأقل مع مسؤولية الدول الأعضاء التي يفترض أن تتحمل أكبر عبء من خلال وضعها المتميز في المجلس.

وفي الواقع، وفيما يتصل بالتعهد بتقديم قوات نجد أن المساهمين الرئيسيين هم دول غير أعضاء في المجلس. وهذا حقيقي أيضا بشأن الدعم المالي لعمليات بناء السلام. وهذا الأمر يبين عدم التوازن الذي أصبح قائما بين الذين يتحملون المسؤولية والذين يشاركون بقدر أكبر في التنفيذ.

ومن باب الإنصاف القول إن مجلس الأمن أدخل بمرور الزمن تغييرات هامة - جديرة بالملاحظة إلى حد كبير من حيث الشفافية ومشاركة دول غير أعضاء في المجلس في عمله. وندين بهذا التقدم إلى حد كبير إلى فريق العمل المفتوح باب العضوية، الذي تمكن، عبر السنين، بالرغم من إخفاقه في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل وحجم المجلس، من إدخال تحسينات كثيرة في إجراءات المجلس. ولذلك،

يتسنى لآلية تتعلق ببعثة محددة أن تكون فعالة من حيث التشغيل، يمكن أن تقتصر العضوية من حيث المبدأ على الأعضاء في مجلس الأمن وعلى الأعضاء الذين تؤثر مساهماتهم تأثيراً قوياً في تشغيل البعثة. بيد أن اعتبارات التمثيل يمكن أن تشكل أيضاً أساساً لتكوين فريق كهذا. ويمكن لهذه الآليات أن تقيم اتصال بما يسمى مجموعات الأصدقاء، التي تتألف من أعضاء المجلس المهمتين، وجميع البلدان المساهمة بقوات ودول مهتمة أخرى.

وأود أن أختتم كلامي بإبداء بضع ملاحظات عن التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية في الأمم المتحدة - وهذه قضية يتعين فصلها بوضوح عن قضية التفاعل التي ناقشناها للتو. ففي مجال بناء السلام، أصبح الخط الفاصل بين حفظ السلام وبناء السلام مموهاً بصورة متزايدة، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء عمليات بدون خطوط فاصلة بينها بيد أن هذه الحقيقة لا تنعكس في الطريقة التي تتعاون فيها الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية أي - الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. فلنواجه هذه القضية: مجلس الأمن يدخل مجال بناء السلام ببساطة عن طريق الخطأ. ولا يوجد هيكل حكومي دولي ملائم للإمساك بزمام الأمور لمتابعة أنشطة حفظ السلام التي يضطلع بها المجلس.

وفي هذا السياق، قد يستمع المرء إلى انتقادات تنهم مجلس الأمن بتخطي اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهذا الأمر يشكل، بطبيعة الحال، مصدراً إضافياً لعدم الرضا عن التفاعل مع مجلس الأمن. بيد أن هذا لا يمثل موقفاً عادلاً إلى حد كبير، لأنه يتعين علينا، نحن الأعضاء بصفة عامة، أن نحسن ونعدّل الهيكل الحكومي الدولي الحالي بهدف تحديد تقسيم واضح للعمل بين مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وهنا أيضاً في

إن مصداقية مجلس الأمن، وفيما يتصل بهذه المسألة، فعاليته، تتحققان على أفضل وجه إذا اعتبرت قراراته شرعية وتمثيلية. ولذلك السبب أصبحت قضية التمثيل جوهر المناقشة بشأن تكوين وحجم المجلس. وانطوت مسألة التمثيل، حتى الآن، على ضرورة تمثيل المناطق على نحو أفضل في المجلس من خلال عضوية فرادى الدول من تلك المناطق في المجلس. بيد أن المناقشة، في هذا السياق، بشأن توسيع المجلس تبدو كأنها بلغت طريقاً مسدوداً. وربما ينبغي لنا أن نكون رأياً أكثر تقدماً بشأن التمثيل الإقليمي، وبدلاً من النظر إليه من حيث العضوية في المجلس فحسب، ينبغي أن نركز أيضاً على اتباع نهج يستند إلى القضايا. ومن شأن ذلك أن ينطوي على إيجاد آليات ابتكارية لكفالة مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية وجميع الأطراف الأخرى المساهمة بصفة خاصة في نشاط الأمم المتحدة، في العمليات التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات بشأن عمليات السلام في المنطقة المعنية.

وثمة مثال ينطبق على ذلك هو قضية البلدان المساهمة بقوات، التي تقف أمام منعطف حرج في الوقت الحاضر. فقرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) يعد يقينا خطوة إلى الأمام لإبقاء الخيار متاحاً من أجل إنشاء آلية بعيدة المدى إلى حد أكبر لمشاركة البلدان المساهمة بقوات في عمل المجلس. ولقد ذكرت بالفعل الدور المحتمل لدول غير أعضاء في مجلس الأمن في عملية إعداد قرار وتنفيذه. ونتوقع أن تؤدي المداولات الجارية حالياً في فريق العمل التابع لمجلس الأمن إلى طرح مقترحات محددة تحقيقاً لهذه الغاية.

وتتطلب المشاركة الفعالة من قبل دول غير أعضاء في مجلس الأمن أن تعمل الدول الأعضاء على تنظيم أنفسها بغية تيسير التفاعل مع مجلس الأمن. ويتعين علينا أن نيسر الأمور كي يتسنى لمجلس الأمن أن يديرها. ولنضرب مثالا على ذلك، مرة أخرى، بالدول المساهمة بقوات. وكيما

التوازن في التمثيل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحقيق التمثيل المناسب والمنصف فيما بين المناطق، وكفالة ألا تُشتري الزيادة في عدد أعضاء المجلس على حساب فقدان فعاليته، ونقصد بما قدرته على التصرف الفوري الحاسم. بيد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو المكان الوحيد الذي يمكن فيه بنجاح حل المسائل المعلقة المستعصية. ونريد له أن ينجح في بناء أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء. وقد حان الوقت لتجاوز الخطب السنوية والجدل حول الظلال اللفظية والقيام بدلاً من ذلك بتحليل جدّي لمختلف النماذج الخاصة بتوسيع عضوية المجلس، لكي نجد النموذج الذي يعطينا مجلس أمن معززا يتسم بمزيد من القوة والفعالية.

ويجب أن يحظى مجلس أمن كهذا بتأييد حقيقي واسع النطاق. ولكي نتوصل إليه، لا نستطيع، بل وينبغي ألا نحاول الفصل بين مسألتَي الحجم النهائي للمجلس الموسع وبين تشكيل هذا المجلس. فلن يضمن ذلك سوى مزيد من التأخير. وليس من قبيل المفاجأة أننا سنواصل معارضتنا للجهود الرامية إلى الحد من حق النقض أو إلغائه، فهي مبادرات ليس من ورائها سوى إخماد التقدم المحرز بشأن العمل الهام الذي ينتظرنا. ولا يزال حق النقض يشكل عنصراً أساسياً في قدرة المجلس على صون السلام والأمن الدوليين.

ونلاحظ أثناء مناقشتنا لهيكل المجلس في المستقبل، أن هيكل المجلس الحالي قادر بالتأكيد على مواجهة التحدي المتمثل في دفع السلم والأمن الدوليين قدماً إلى الأمام. فلديه القدرة على التصرف الفوري والفعال، ولا مثال أفضل على ذلك من اتخاذ المجلس بسرعة لقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي عبر عن إدانة الأمم المتحدة القاطعة للإرهاب في غضون ٢٦ ساعة من وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو قرار تاريخي غير إلى الأبد ملامح الحرب على الإرهاب.

الحقيقة، نشعر بالدهشة إزاء المجال الواسع الذي يتيح لنا الميثاق في هذا الصدد.

ولقد نظمت هولندا مؤخرًا بالتعاون مع أكاديمية السلام الدولية، حلقة دراسية عن قضية التعاون والتنسيق بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة. وعُقدت الحلقة الدراسية في ١٩ و ٢٠ من هذا الشهر في تاريتاون، وحضرها ممثلون دائمون في مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبلدان غير أعضاء في أي من هذين الجهازين. واتسمت النتائج التي توصلت إليها الحلقة الدراسية بشأن الحالة الراهنة للتنسيق الحكومي الدولي في مجال بناء السلام، بالجرأة، وكانت الحلول التي اقترحت عملية وواقعية.

وسيقدم وفدي قريباً موجزاً عن هذه الحلقة الدراسية ونتائجها إلى الدول الأعضاء عن طريق رسائل توجّه إليكم السيد الرئيس، وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو لي أن نتيجة الحلقة الدراسية يمكن أن تكون إسهاماً لحفز التفكير في مناقشة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي سوف نجريها في هذه الجمعية في وقت لاحق من هذه السنة.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): تلتزم الولايات المتحدة بالجهود الرامية إلى تعزيز مجلس الأمن. وتوسيع العضوية في مجلس الأمن وسيلة لتحقيق تلك الغاية، وليس الغاية بحد ذاتها. ومن شأن إصلاح المجلس، بمنح مقعدين دائمين لليابان وألمانيا، وتوسيع عضوية المقاعد التي تُملأ بصورة دورية، أن يمكّن المجلس على نحو أفضل من ممارسة مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

وكما نعلم جميعاً فإن مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية مشرفة على عامها الثامن. وهذا يدل على تعقيد المسائل التي ما زالت تنتظر الحل، وهي تحقيق

وقد وُحِّدَت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر الأليمة الرأي العام العالمي بشكل ظاهر في تصميم مشترك على مكافحة الشاملة لخطر الإرهاب الشرير بجميع مظاهره. واضطلع مجلس الأمن من خلال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بالمهمة الطموحة الجديرة بالثناء المتمثلة في استئصال هذا البلاء المهلك من جذوره. وبدأت لجنته المعنية بمكافحة الإرهاب في التصدي لهذه المسألة على نحو جدي وفعال. ونثني على المجلس لتصرفه المتسم بالسرعة. وبوصفنا بلداً كان طيلة سنوات كثيرة ضحية لهذا الاعتداء الخطير على المثل العليا للحرية والديمقراطية والتعددية التي نعزّز بها، نرجو للمجلس كل النجاح في هذه المسؤولية الهامة إزاء المجتمع العالمي. ولا نملك أن نفشل في هذا المسعى الحاسم.

ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه مجلس الأمن في مكافحة التهديدات الموجهة إلى السلم والأمن الدوليين. فمن شأن المجلس، إذا كان غير تمثيلي وغير مواكب للزمن ولا يعكس الوقائع العالمية الراهنة، أن يجد صعوبة بالغة، على الرغم من نواياه الطيبة، في معالجة هذا التحدي الخطير للسلم والأمن الدوليين على نحو فعال ومتسم بالمصداقية. علاوة على ذلك، من الواضح أن محور تركيز أعمال المجلس هو بدرجة ساحقة، كما كان في الماضي، البلدان النامية، وسينحصر الشعور بأثر إجراءات المجلس بأكمله في العالم النامي تقريباً. وهذا لا يعني سوى تعزيز حتمية زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا الفتحتين حتى يصبح أكثر تمثيلاً لعموم العضوية، ولا سيما الغالبية العظمى من البلدان النامية. ونود أن نؤكد من جديد أن الطريق الوحيد الذي ينبغي السير فيه هو إعداد صفقة شاملة تجمع بين توسيع نطاق عضوية المجلس، وإجراء تحسينات في أساليب عمله، وإصلاح عملية صنع القرار فيه. وهذا من شأنه أن يُعدّ مجلس الأمن لمواجهة التحديات الخطيرة التي يتعرض لها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وستعمل الولايات المتحدة من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وفي جميع المناقشات، لتكفل أن يظل مجلس الأمن دعامة السلم والأمن الدوليين. وستنضم أيضاً إلى الآخرين في العمل على زيادة شفافية المجلس وتمثيله لعموم الأعضاء. وذلك عمل هام أيضاً، ونحن ملتزمون به التزاماً كاملاً. ونرجو أن تتمكن من إحراز تقدم حقيقي بالنسبة لجميع هذه المسائل في الدورة القادمة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): نجتمع مرة أخرى لتناقش في البديهيّات. فهناك اتفاق عام على ضرورة إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه من أجل جعله أكثر تمثيلاً لعموم الأعضاء، ولتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته في إطار ميثاق الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وبمزيد من المصداقية والمشروعية. بيد أن التفاصيل هي بيت الداء. ذلك أن المداولات التي دارت على مدى السنوات الثماني الأخيرة في نطاق الجمعية العامة وفي فريقها العامل المفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن والقيام على نحو فعال بمعالجة الأمور الأخرى المتصلة بإصلاح المجلس قد عجزت عن التوصل إلى إبرام صفقة شاملة مقبولة من الجميع.

ونرى من البوادر المشجعة التأييد الواسع النطاق الذي تولّد عن هذا الموضوع خلال مؤتمر قمة الألفية والمناقشة العامة وما تلا ذلك من نظر في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. فقد وجّهنا رؤساء دولنا وحكوماتنا، في إعلان الألفية، إلى تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. ويجب في متابعة مؤتمر قمة الألفية أن نضطلع بالمسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقنا في هذا الصدد ونعالج هذه المسألة الحيوية بكل ما هي جديرة به من الالتزام والجدية.

ومن دواعي الأسف الشديد أن أحد العيوب الأساسية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو غياب الشراكة الحقيقية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وهذا العيب يزداد وضوحاً في حقيقة أن قلة قليلة من أعضاء المجلس تعد من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. والعمليات المعقدة والخطرة كتلك التي تنفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وتلك المرتقبة لبوروندي، لا يمكن أن تنجح في غياب التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وكان حرياً أن تكون الحوادث المؤسفة التي وقعت في سيراليون السنة الماضية حافزاً للمجلس على اتخاذ التدابير الملائمة في هذا الصدد.

وبينما نسلم بأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١) يلتزمان معالجة هذه المشكلة، فلا نعتقد أن هذا يكفي. وقد تقدم فريق الإبراهيمي بتوصية محددة في هذا الصدد، وردت في الفقرة ٦١ من تقريره. وتصرف عدد من البلدان المساهمة بقوات بناء على هذه التوصية بالذات، وقد اقترحت إلى المجلس ونحن ممتنون لسنغافورة لأنها بعثت الحياة في الحاجة إلى تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، ووضعها في مقدمة جدول أعمال المجلس.

ونود أيضاً أن نثني على السفير كورتيس وارد، ممثل جامايكا، للجهود الدؤوبة الذي يضطلع بها بصفته رئيساً للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام لتركيز عمل الفريق العامل على المقترحات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات. وينبغي ألا يحاول أحد الحفاظ على الوضع الراهن متعللاً بحجة تبدو وجهية في ظاهرها وهي أن الآليات القائمة حالياً تكفي. وأولئك المكلفون بمسؤولية صون السلام والأمن، ينبغي لهم، كما نأمل، أن يساهموا بقوات لحفظ السلام، وأن يكفلوا في الوقت ذاته ثقافة تقوم على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، وتكون

ولقد أتاحت لنا الفرصة في الماضي لنجمل في عدة مناسبات موقف الهند من إعادة هيكلة مجلس الأمن. بيد أننا نود أن نحذّر من إغراء اللجوء إلى حلول تدريجية وجزئية. ذلك أننا إذا كنا بعد محاولة لمدة تزيد عن ثماني سنوات سنتفق على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة وحدها، أو إذا كنا سنجري تغييرات مظهرية في أساليب عمله، فإننا لن نضرب بأنفسنا فحسب بل بالمنظمة بأسرها. وستتجنب بذلك المسائل الرئيسية بدلاً من التصدي لها، ومن ثم سنطيل أمد نظام دولي يتسم بعدم الإنصاف.

وينبغي أن نتجنب الخيار الأبسط في ظاهره والمتمثل في الاقتصار على تعزيز الاتفاق بشأن المسائل التي قد ينشأ توافق عريض في الرأي بشأنها. فمسائل المجموعة الأولى والثانية على نفس القدر من الأهمية ويلزم النظر فيها معاً. وقد رأت حركة بلدان عدم الانحياز دائماً أن توسيع نطاق مجلس الأمن وإصلاحه ينبغي أن يشكلاً جزءاً لا يتجزأ من صفقة مشتركة. فأى محاولات لتعزيز أحدهما على حساب الآخر لن يناقض موقف الحركة فحسب بل سيتعارض أيضاً مع ولاية الجمعية العامة بالنظر في جميع جوانب هذه المسألة. وقد قدم عدد كبير من الوفود، بما فيها وفدنا، مقترحات تتصل بأساليب عمل المجلس خلال مناقشة تقرير المجلس التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر. ولن نود أن نكرر هذه المقترحات هنا. وتوقع أن يُنظر فيها وأن تنفذ التحسينات المطلوبة.

وفي أثناء مناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن لا يملك المرء سوى التعليق على كيفية إصدار المجلس تكليفاته بعمليات حفظ السلام، فهي دليل ظاهر بدرجة كبيرة على المحاولات التي تبذلها هذه المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين.

إن الهند تساهم بصفة مستمرة في جميع جوانب عمل المنظمة. ونعتقد أنه، استنادا إلى أية أسس موضوعية، ينبغي اعتبار الهند مؤهلة لشغل مقعد دائم في مجلس أمن موسع، كلما يطرح هذا القرار على العضوية.

ومن الضرورة الحتمية أن تتواصل المناقشات المتعلقة بإصلاح المجلس بطريقة مستدامة وهادفة. وليس هناك أي سبب للتشاؤم حتى ولو كان الاتفاق في مجالات حيوية ما زال بعيد المنال، وحتى بعد ثمانية أعوام من المناقشات المطولة. وتطلع إلى استمرار مناقشاتنا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام المقبل.

السيد بيتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلامي، سيدي، بالإعراب عن تقدير سلوفينيا للعمل الذي أنجزه سلفكم، السيد هاري هولكيري، والسفيران إنغولفسون، ممثل أيسلندا، ودي سارام، ممثل سري لانكا، نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. إن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل رغم تواجده كان إلى حد بعيد نتيجة جهودهم الدؤوبة للنهوض بعملية الإصلاح. وأود أيضا أن أشكر السيد هولكيري على تزويدنا بالتقرير الشامل والتفصيلي الذي أعده الفريق العامل. وإننا، بالطبع، لواثقون، سيدي الرئيس، بأن هذا العمل سيتواصل بنفس الطريقة أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في ظل قيادتكم الناشطة والساهرة على مصالح الآخرين. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد أن سلوفينيا تعلن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبلجيكا باسم مجموعة العشرة.

منذ نشأة منظمنا وإنشاء مجلس الأمن بوصفه إحدى هيئاتها الرئيسية، مر العالم بتغيرات جذرية؛ وأصبحت هيكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية مختلفة تماما عن تلك التي كانت موجودة وقت ميلاد الأمم المتحدة. ونحن

عادلة وتسهم بشكل جاد في عملية صنع القرار التي تؤثر تأثيرا مباشرا على قواها التي تخدم الأمم المتحدة. فهذا انحراف يجب معالجته على نحو جدي وهادف، وإلا فإن خيبة أمل البلدان المساهمة بقوات لن تترك للمجلس شيئا سوى إجراء مناقشات مواضيعية تكون في معظمها غير ذات معنى.

ونود أن نكرر التأكيد على اقتناعنا بأن أية زيادة في العضوية الدائمة ينبغي أن تسترشد بمعايير موضوعية، بدلا من المعايير غير الموضوعية أو الانتقائية أو التعسفية، وأن يعين جميع الأعضاء الدائمين الجدد من قبل الجمعية العامة التي هي المحفل الوحيد الذي بإمكانه أن يختارهم. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تفرض أية قيود على دور الجمعية العامة أو سلطتها.

ونود أن نثني على السيد هاري هولكيري، الرئيس السابق للجمعية العامة، لمساهمته الشخصية في محاولة تركيز المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، على إصلاح مجلس الأمن. والملاحظات المهمة جدا التي أدلى بها بشأن هذه القضية لدى اختتامه للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، يمكن أن نسترشد في مداولاتنا التالية. كما أن مبادرته بمكاتبة وزراء خارجية الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع المهم جدية بالثناء. وسيكون من المفيد جدا أن تصدر الردود الواردة من الدول الأعضاء في ملخص وافٍ قبل أن يبدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية عمله في العام المقبل.

ولقد قال رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجباي في مؤتمر قمة الألفية:

”إن الهند، لكونها أكبر ديمقراطية في العالم، ولأنها تملك إمكانات هائلة وقوة اقتصادية تتعاضد بشكل سريع، لها حق طبيعي في المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“.

وعلى كل، فبعد ثمانية أعوام من المداولات الموسعة وإن كانت متكررة أيضا، ينبغي لنا أن نحاول الخروج ببعض النتائج. ففيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، علينا أن نسعى إلى استشفاف المجالات التي تتفق عليها فعلا، والمجالات التي اقتربنا فيها من التوصل إلى توافق عام في الآراء، والمجالات التي لا يزال فيها توافق الآراء بعيد المنال في الوقت الحالي.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس حدثا بل هو عملية. وندرك أن هذه العملية ستستغرق بعض الوقت، وأن المشاكل المرتبطة بها معقدة وحساسة وكامنة في جذور منظمنا.

ومع ذلك فإننا نرى أنه آن الأوان لكي نركز على الإنجازات الإيجابية التي أسفرت عنها مناقشتنا السابقة. وعلينا أن نحاول التركيز بشكل خاص على جوانب الإصلاح التي نؤشك على التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ولقد أحرز تقدم في المناقشة التي جرت في الفريق العامل، وأعتقد أن هذا التقدم المحرز يشكل أساسا متينا للمضي قدما. ويرى وفد بلادي أننا وصلنا إلى مرحلة ينبغي لنا فيها أن نعيد النظر كلية في أساليب عملنا المقبلة، نظرا لأن الاستمرار في تكرار آرائنا مرات عديدة لن يقربنا من تحقيق هدفنا المشترك الذي يتوخى جعل مجلس الأمن ممثلا حقيقيا وفعالاً.

ومن الطبيعي أن إصلاح مجلس الأمن لا يعني مجرد توسيع عضويته. فأغلبية الدول الأعضاء ترى أن المسائل المتعلقة بأساليب العمل، وشفافية العمل، واتخاذ القرارات بما في ذلك استخدام حق النقض (الفيتو) تكتسي نفس الأهمية.

ونلاحظ بارتياح أنه قد أدخلت تحسينات عديدة على أساليب عمل المجلس. وقد شجع على اتخاذ هذه التحسينات إلى حد كبير المناقشات التي جرت في الفريق

جميعا على وعي بهذه التغيرات، بل وأستطيع القول إننا جميعا نتفق على وجود حاجة عاجلة إلى تكييف منظمنا - ومجلس الأمن بصفة خاصة - مع مجتمع دولي يتسم بطابع العولمة.

وحكومة بلادي تؤمن إيماننا راسخا بضرورة أن يكون تشكيل مجلس الأمن معبرا عن الواقع الجديد في المجتمع الدولي. فالتوزيع الجديد للقوة السياسية والاقتصادية، والحقيقة البسيطة والمجيدة في الوقت نفسه، وهي أن أكثر من ١٠٠ دولة جديدة، من بينها بلدي - سلوفينيا - ظهرت إلى حيز الوجود في غضون الأعوام الخمسين الماضية ينبغي أيضا أن يتجسدا في تكوين مجلس الأمن. ذلك أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن لا يتماشى مع واقع المجتمع الدولي. ولا غرابة، إذن، في أن تثار باستمرار مشاكل تتعلق بسلطة المجلس وشرعيته وفعالته.

ومنذ عام ١٩٩٣، عندما بدأنا، بتوقعات عظيمة، المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، قدمت اقتراحات محددة عديدة بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس، سواء من حيث عضويته الدائمة أو من حيث العضوية غير الدائمة. وقد بينت مناقشات الماضي، بما فيها المناقشة العامة التي جرت في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أن عددا كبيرا من الدول، من بينها سلوفينيا، يؤيد زيادة عدد الأعضاء في فئتي عضوية مجلس الأمن. فهذا، في رأي سلوفينيا، هو السبيل الممكن الوحيد لتحقيق ما نحن في أشد الحاجة إليه أي: إنشاء مجلس أمن له طابع تمثيلي كامل. ونحن بالطبع لا نؤيد حلول "الوصفات السريعة"، ونعتقد أنه يلزم، قبل إجراء أية زيادة في عدد الأعضاء، القيام بعملية حسابية متأنية لضمان التمثيل الجغرافي الكافي والمنصف لكل المجموعات الإقليمية بما فيها مجموعة دول أوروبا الشرقية التي تضاعفت عضويتها في الأمم المتحدة أكثر من مرتين في السنوات الأخيرة.

الآراء. وبالتالي لا بد من مواصلة المناقشة والحوار الحقيقي. وترى سلوفينيا أنه ينبغي أن يتمتع جميع أعضاء مجلس الأمن - القدامى والجدد - بنفس المركز في عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

ومع ذلك، فإننا نرى أيضا أنه يمكن إيجاد سبل تستند إلى العديد من المقترحات القائمة أو الآخذة في التلاقي تؤدي إلى الحد من استخدام حق النقض بحيث يمكن إرضاء أغلبية أعضاء المنظمة. وقد قال وفد بلادي في المداولات التي جرت في الفريق العامل - وأكرر هنا ما قيل آنذاك - إنه يجب أن يُدعى الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن إلى بيان أسباب استخدامهم لحق النقض في كل حالة على حدة. وفي رأينا أن ذلك سيشكل وسيلة مفيدة لزيادة شفافية عمل المجلس ويقربه أكثر فأكثر من مطلب عموم أعضاء الأمم المتحدة.

إن حق النقض هو حق محدد، أسنده الميثاق إلى بعض الدول الأعضاء لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولية، خاصة عن السلم والأمن الدوليين. وهو لا يمثل أي امتياز لهذه الدول، ولكنه اعتراف بمسؤوليتها الخاصة. ويتحمل الأعضاء الدائمون هذه المسؤولية الخاصة ليس فقط لصالح كل منهم فحسب وإنما أيضا لصالح المجتمع الدولي قاطبة. وعلى ذلك، من المفترض أن تصدر قرارات مجلس الأمن بالنيابة عن مجموع أعضاء الأمم المتحدة، بل والمجتمع العالمي بأسره. وبالتالي، ليس كثيرا جدا أن نتوقع من الدول دائمة العضوية أن تستخدم هذا الحق الفريد وبالغ الأثر أي حق النقض، بطريقة شفافة.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): من دواعي الأسف أنه بعد انقضاء ثمانية أعوام من المناقشات، فإننا لم تتمكن بعد من التوصل إلى توافق في الآراء حول قضية إصلاح مجلس الأمن ذات

العامل، وكذلك رد الفعل الإيجابي جدا من جانب المجلس نفسه على الانتقادات التي كان قد تم التعبير عنها، الأمر الذي يثبت مرة أخرى أهمية مواصلة المناقشات في الفريق العامل وفي جهات أخرى.

إن مجلس الأمن لم يعد يجتمع في معظم الأحيان - كقاعدة عامة - وراء أبواب مغلقة. فالجلسات المفتوحة يتعاطم عددها، رغم أن ممارسة عقد مناقشات مفتوحة قد تحتاج إلى المزيد من الدقة، نظرا لأن بعض المناقشات بدأت تشبه المناقشات التي تجرى في الجمعية العامة. ومؤخرا شهدت الجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات بعض التغييرات الإيجابية التي تمكن تلك البلدان من المشاركة في عمل مجلس الأمن.

ونرحب أيضا بزيادة استخدام بعثات مجلس الأمن في مناطق التوتر، ونرى أنه ينبغي أن تستخدم هذه البعثات بشكل خاص كأداة للدبلوماسية الوقائية. ونود أن نشجع المزيد من الابتكارات في عمل مجلس الأمن التي من شأنها أن تحسن التعاون بين المجلس وبقية عموم أعضاء الأمم المتحدة.

كما ازدادت الشفافية في عمل مجلس الأمن وفي عمل رئيسه زيادة كبيرة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة نتيجة للاختلافات في النهج التي يتبعها شتى الرؤساء. ونحن نشجع وجود سياسة موحدة قدر الإمكان للشفافية لصالح مجموع أعضاء الأمم المتحدة.

وثمة جانب من الجوانب الأكثر أهمية والأكثر ماثرا للجدل في عمل مجلس الأمن ليس حق النقض الذي لا نعارضه في حد ذاته، بل استخدام هذا الحق. وفي المناقشات السابقة، بما في ذلك المداولات التي جرت في الفريق العامل، طرحت مقترحات شتى. وفيما يتعلق بحق النقض، نرى أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى أي توافق في

وبالنسبة للزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين، فإننا نرى أن الفكرة الداعية لأن يكون هناك عضو يمثل كل منطقة من مناطق آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية في مجلس الأمن الموسع الجديد والأكثر تمثيلاً، هي فكرة معقولة. وهذه الصيغة، شأنها شأن صيغ عديدة أخرى، تستحق المزيد من الدراسة المتأنية.

وأسوة بالأعضاء الآخرين في حركة بلدان عدم الانحياز، نحن نؤيد في عملية إصلاح المجلس زيادة الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن. وإننا نرى أن الشفافية - لا سيما في عملية صنع القرار بالمجلس - من شأنها أن تمكننا من الفهم المنطقي لقراراته، الأمر الذي سيساعد المجلس على كسب ثقة جميع الدول الأعضاء.

وإن حق النقص من المسائل الرئيسية التي نواجهها. وهو في صميم مسألة إصلاح المجلس، والواضح أنه من أكثر النقاط إثارة للجدل في جهودنا العامة الرامية إلى إعادة تشكيل هذه الهيئة. فكما نعلم جميعاً، ترى الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء أن حق النقص قد عفا عليه الزمن، وأنه تمييزي وغير ديمقراطي. ونرى أن الوقت قد حان للتسليم بالحاجة إلى تقييد هذا الامتياز تدريجياً، وذلك بقصره أولاً على المسائل الواقعة في إطار الفصل السابع من الميثاق وإلغائه تماماً في نهاية المطاف. وبالطبع لن يكون هذا أمراً سهلاً، بالنظر إلى اختلاف المواقف بشأن هذا الموضوع، ولكن ينبغي أن نتحلى بالشجاعة لمواصلة مناقشة هذه المسألة الأساسية بغية إيجاد حل مقبول للجميع.

لقد تغير عالمنا. ويجب على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص، التكيف مع الحالة الجديدة. ولذا فإننا، كسائر العديد من الوفود الأخرى، نولي أهمية كبيرة لإصلاح هذه الهيئة الرئيسية المعهود إليها صون السلم والأمن

الحساسية الكبيرة. ورغم كل الإحباط الذي شعرنا به لأسباب يمكن فهمها، فإنه ينبغي لنا أن نواصل بذل قصارى جهدنا للتوصل إلى حل لهذه القضية الهامة. والحماس الذي ولّده مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي يجب أن يستمر، وأن تُتخذ كل الخطوات الممكنة لإحراز تقدم في هذه المهمة المشتركة.

ومنذ أن أنشئ الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في عام ١٩٩٣، ما فتئ هذا الفريق يبحث عدداً من الجوانب المتعلقة بعملية إعادة هيكلة هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وقد طرحت مقترحات عديدة تتعلق بتوسيع عضوية المجلس، وتحسين أساليب عمله وعملية اتخاذ القرارات فيه بهدف جعل المجلس جهازاً أكثر شفافية وديمقراطية وتمتعاً بثقة الدول الأعضاء كافة.

وموقفنا من هذه القضية معروف للجميع، وكثيراً ما كرر تأكيده هنا في الجمعية العامة وكذلك في الفريق العامل مفتوح باب العضوية. كما أن نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلادي السيد سومسافات لنغسافاد كرر تأكيد هذا الموقف في بيانه الذي ألقاه خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ونحن نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس.

وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين الجدد، نرى أنه نتيجة لواقع عالمنا اليوم، ينبغي أن يأتي عضوان من البلدان الصناعية وثلاثة أعضاء من البلدان النامية. وفي رأينا أن هذه الصيغة، وإن كانت لم تحظ بعد بتأييد عالمي، فإنها يمكن أن تشكل الأساس الذي تقوم عليه المناقشة في عملنا في السنوات القادمة.

العامل المفتوح باب العضوية. وبالطبع، على رغم أن الفريق العامل يعمل على أساس أنه لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء، فإن نهج المملكة المتحدة خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة كان يرمي إلى محاولة تضييق جوانب الخلاف. وهذا لا يزال هو نهجنا. ونأمل في أن يُمكن هذا النهج الفريق العامل من التركيز على الجوانب التي يمكن فيها التوصل إلى اتفاق والمضي تدريجياً إلى أصعب المسائل، مع المحافظة على الهدف النهائي المتمثل في تحقيق صفقة الإصلاح الشاملة.

ويسعدنا أن مزيداً من التقدم قد أحرز خلال السنة الماضية بشأن تحسين أساليب عمل المجلس. وقد أسهمت المملكة المتحدة وولايات مجلس الأمن الأخرى في هذه العملية. وتم المضي قدماً في عدد من الابتكارات. وربما لا يزال التوازن بين الجلسات العامة والمشاورات غير الرسمية غير قائم على الوجه الصحيح تماماً، ولكننا سعينا إلى عقد أكبر عدد ممكن من جلسات المجلس في شكل جلسات عامة. وقمنا أيضاً بتقديم إحاطات إعلامية شخصية من قبل الرئاسة إلى الدول غير الأعضاء بعد المشاورات غير الرسمية. ودعونا الدول غير الأعضاء إلى التكمّل في المجلس في معظم المناقشات. وسعينا أيضاً إلى تحسين المشاورات مع الدول غير الأعضاء، وخاصة عن طريق الإحاطات الإعلامية مع البلدان المساهمة بقوات. وحاولنا عقد اجتماع مع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الرئاسة في نيسان/أبريل لمناقشة جوانب العمل التي يحتاج فيها بوضوح إلى تعزيز التنسيق بين الحكومات، مثل بناء السلام. وبصفتي رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب الجديدة، عقدت بالفعل عدداً من الإحاطات الإعلامية لأبلغ العضوية على نطاق أوسع بالعمل الجاري في اللجنة. وبهذه الوسائل، سيستمر دعمنا القوي للتنسيق والشفافية.

الدوليين. ولكن، نظراً لتعقيد هذه المسألة، ينبغي أن نتحلى بالصبر، وأن نواصل المناقشة وأن نحاول الاستفادة من قوة الدفع التي أحدثتها مؤتمر قمة الألفية. وإننا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نتمكن معاً من تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في جعل المجلس هيئة شفافة وديمقراطية ذات شرعية معززة وذات مصداقية على وجه الخصوص.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): اسمحو لي أن أستهل بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. واسمحو لي أن أشيد بالإسهام الذي قدمه سلفكم السيد هاري هولكيري، بوصفه رئيساً للجمعية العامة، ونائباه في رئاسة فريق العمل، السفيران دي سارام وانغلفسون. ونحن نتطلع الآن إلى العمل معكم ومع نائبيكم خلال السنة المقبلة.

إن المملكة المتحدة لا تنفك ملتزمة بدعوة قادة العالم في إعلان الألفية إلى تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه. ونحن بوصفنا عضواً دائماً في مجلس الأمن، ندرك أنه لا يزال أمراً أساسياً جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للعالم الحديث، وبالتالي أفضل تجهيزاً لمعالجة العديد من التحديات المألوفة والجديدة في جدول أعماله.

وتعرب المملكة المتحدة عن أسفها لعدم إحراز تقدم يذكر هذه السنة في زيادة عضوية المجلس، على الرغم من جهود الرئيس هولكيري. بيد أننا نرى دليلاً واضحاً على بروز توافق في الآراء بشأن بعض المسائل - على سبيل المثال، أنه يجب أن تشمل زيادة العضوية البلدان النامية. وأصبح من الواضح أيضاً أن الأغلبية ترغب في أن ترى زيادة العضوية في كلتا الفتحتين الدائمة وغير الدائمة.

وإننا نرحب بالجهود التي بذلها السيد هولكيري ومكتبه في إعداد أوراق اجتماع لتركيز المناقشة في الفريق

إننا نعيش في عالم معقد يتطور فيه دور الأمم المتحدة وتكتسب فيه هيئتها أبعاداً أكبر. وإدراكاً لحقيقة أنه من الضروري إصلاح الأمم المتحدة وتحديثها، شرعنا في عملية لإعادة النظر في الافتراضات التشغيلية لهيئات الأمم المتحدة. وفعلاً ذلك بشكل ناجح بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما زلنا في حقيقة الأمر نفعل ذلك. وبشكل مماثل، نواصل اتخاذ تدابير جماعية لتعزيز الجمعية العامة. لماذا إذن لا يمكننا أن نفعل الشيء ذاته بالنسبة إلى مجلس الأمن؟

إن إصلاح مجلس الأمن يمثل أحد العناصر الهامة في جهود تعزيز الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها وإرساء الديمقراطية فيها. ولذلك فإن الشجاعة السياسية التي أظهرناها لتعزيز الجمعية العامة ولاستعراض أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمجالته ذات الصلة وإعادة تنشيط أعماله ينبغي أن تفتح الطريق أمام الإنهاء الناجح للعمل ذي الأهمية المساوية الخاص بإصلاح مجلس الأمن.

ولقد لاحظ وفدي توصية تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كما وردت في الوثيقة A/55/47. وبشكل مماثل، يعرب وفدي عن شكره للسيد هاري هولكيري، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة ونائبي رئيس الفريق العامل، الممثلين الدائمين لأيسلندا وسري لانكا، على إدارتهما لأعمال الفريق العامل.

ولقد عقد زعماء العالم العزم في إعلان الألفية على تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه وإرساء الديمقراطية فيه. وفي هذا الصدد، يستهدف تصنيف القضايا في مجموعات تيسير عمل الفريق العامل. إنه لا يتضمن الحكم القيمي، كما يفهم ضمناً بشكل صائب من قرار الفريق العامل بالنظر في قضايا المجموعة الأولى

لقد أصبح الآن اطلاع الدول غير الأعضاء على عمل المجلس أكثر سهولة بصورة كبيرة، بدون أي تقليل من قدرته على اتخاذ إجراءات فعالة. وآمل أن يواصل المجلس هذا الاتجاه الحميد صوب الانفتاح، وأن يكون مستعداً لتجريب مزيد من الابتكارات عندما يلزم ذلك. إزاء ذلك، سيكون من الخير أن نرى العضوية على نطاق أوسع تستخدم زيادة الفرص لمخاطبة المجلس كي يناقش المواضيع على نحو أكثر تلقائية وتفاعلاً. وستواصل المملكة المتحدة تشجيع التطور في هذا الصدد.

والمملكة المتحدة ملتزمة بإحراز تقدم حقيقي بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإننا نقف مستعدين لمساعدتكم، سيدي الرئيس، ونائبكم، بدعمنا الكامل.

السيد أنجايبا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أسبوعين ناقشت الجمعية العامة تقرير مجلس الأمن. وشارك عدد كبير من الدول الأعضاء في تلك المناقشة التي، في رأي وفدي، مهدت للبند المعروض علينا اليوم. وإنني أقول هذا لأن النقائص والعيوب البادية في تقرير مجلس الأمن، التي جرى إظهارها تماماً، تتصل بلب البند الطويل العهد الذي ننظر فيه الآن. ولن أعلق اليوم بالتفصيل على القضايا التي تحيط بالبند قيد النقاش، لأننا فعلنا ذلك مدة أطول من ست سنوات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص التابع للجمعية العامة وكذلك في محافل أخرى عديدة. وسوف أبدي بدلاً من ذلك ملاحظات موجزة عن الحاجة الملحة لاستجماع الشجاعة والإرادة السياسيتين من أجل وضع نهاية مبكرة وناجحة لأعمال الفريق العامل بشأن إصلاح مجلس الأمن ليتم تحقيق الزيادة في كلتا فئتي عضوية مجلس الأمن، عملاً بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل والمساواة السيادية للدول، بغية تعزيز مصداقيته وفعاليته.

تصويت، لم يخدمنا على نحو طيب. ومع ذلك، فإن وجهة نظر ناميبيا هي أن مجلس الأمن الذي تتم زيادة عدد أعضائه ينبغي أن يكون به أعضاء دائمون لهم مزايا وواجبات متساوية. ولا يمكن ترك السلم والأمن الدوليين إلى حسن نوايا البعض.

ومن ثم، يجب إرساء الديمقراطية في المجلس بغية ضمان خضوعه للمساءلة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة الذين يقوم بالنيابة عنهم بتنفيذ المهمة الرئيسية، مهمة صون السلم والأمن الدوليين.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): بوصف الفلبين عضوا مؤسسا للأمم المتحدة فإن لديها مصلحة كبرى في إصلاح مجلس الأمن. لذلك فنحن ملتزمون تماما بإيجاد حل وسط مقبول لجميع الأطراف للقضايا العالقة المطروحة أمام الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ولاسيما زيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين. ونبقى ملتزمين على نحو مماثل بتعزيز التقدم المحرز بالفعل في التدابير المحددة لإصلاح إجراءات المجلس وعملية اتخاذ القرار فيه بهدف جعلها أكثر شفافية وأكثر انفتاحا أمام مشاركة من هم ليسوا بأعضاء.

وما زالت الفلبين تؤمن أيضا بأن أي قرار نهائي حول إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون في شكل اتفاق شامل يتضمن زيادة أعضاء مجلس الأمن في كلتا الفتحتين ومجموعة شاملة ومتناسكة من التدابير الموصى بها التي يرسيها مجلس الأمن بالشكل الملائم بغية إصلاح إجراءات المجلس من أجل توفير الشفافية والمشاركة الأكبر للدول الأعضاء في عملية اتخاذه للقرار. والعنصر الآخر الممكن في هذا الاتفاق الشامل هو قصر استخدام حق النقض على القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وغني عن

والجموعة الثانية على أسس متساوية. وتتفق ناميبيا مع هذا الرأي.

يجب أن ندرك أن التأجيل اللاهوائي لزيادة أعضاء مجلس الأمن وإرساء الديمقراطية فيه سيكون بمثابة التقويض التدريجي للجمعية العامة وهيئات أخرى في الأمم المتحدة والانتقاص من أهميتها. وسيكون هذا ضارا بالتشغيل الفعال للأمم المتحدة وهو بالتأكيد ليس في مصلحة أغلبية أعضائها.

ولقد شددت أثناء النظر في تقرير مجلس الأمن، ضمن أمور أخرى، على الفجوة بين اتخاذ مجلس الأمن للقرارات وتنفيذها وإنفاذها. وهذه هي إحدى القضايا التي يجب أن تعالجها الدول الأعضاء.

وعلى سبيل المثال، أغلب المسائل المطروحة على مجلس الأمن مسائل معنية بأفريقيا. وأغلب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن هي أيضا بشأن أفريقيا. إلا أنه عند جمع إجمالي عدد القرارات التي تم تنفيذها وإنفاذها بالكامل ستكون أفريقيا في مؤخرة القائمة. وبعد الإقرار بذلك، يمكن أن تكون هناك أسباب عديدة لحالة الأمور غير المبررة هذه. لكن ناميبيا، بعد أن نالت الامتياز النادر للعضوية في مجلس الأمن، تستطيع أن تعلن بثقة أن السبب الرئيسي هو التكوين الهيكلي غير المتوازن وغير الديمقراطي وغير التمثيلي لمجلس الأمن. ولذلك، فمن الأهمية البالغة لنا أن يتم إصلاح مجلس الأمن وإرساء الديمقراطية فيه.

ومن ثم، نحن نؤيد قرار منظمة الوحدة الأفريقية بأن أفريقيا تستحق مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن. ويثبت قرار أفريقيا بأن يكون المقعدان الدائمان لأفريقيا على أساس تناوبي مرة أخرى الروح الجماعية والتمثيلية والديمقراطية التي تتابع بها أفريقيا هذه القضية.

وموقفنا بشأن حق النقض معروف تماما. ولكن دعوني أؤكد من جديد على أن حق النقض، بوصفه أداة

بعد ذلك على المسائل التي تحتاج بوضوح إلى المزيد من العمل.

وهذا يعني، عمليا، إعادة التأكيد، عند الاقتضاء، على المسائل التي يوجد اتفاق أولي عام بشأنها بالفعل، وذلك رهنا، بالطبع، بالتوصل إلى اتفاق صفقة شاملة. وفي هذا الصدد، يتبادر إلى ذهننا عدد من المسائل التي تضمها المجموعة الثانية. ولذا، ينبغي للفريق العامل أن يركز مداواته في دورته المقبلة على مسائل مثل حجم وتشكيل مجلس الأمن الموسع، وتوسيع استخدام حق النقض والحد منه، وبعض المسائل المتعلقة في إطار المجموعة الثانية، مثل التدابير الرامية إلى ضمان مشاركة أكبر للبلدان المساهمة بقوات في صنع القرار فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، والتدابير التي تستهدف تحقيق المزيد من الشفافية في المشاورات الجامعة غير الرسمية، وتحسين التقرير السنوي للأمين العام إلى الجمعية العامة. ومن شأن هذا النهج، في رأينا، أن يسلط الضوء بشكل أكثر تحديدا على المسائل التي يتعين تسويتها بغية التوصل إلى اتفاق صفقة شاملة ومقبولة، كما أنه سيمكن العضوية من تكريس مزيد من الوقت لبحثها. على أن هذا النهج ينبغي أن يستتبعه اتفاق على أن يتخلى الفريق العامل عن النظر في مقترحات معينة لم تلق تأييدا على مر السنين. ونعتقد أن الفريق العامل من شأنه أن يهدر وقته الثمين بمعاودة بحث هذه المقترحات. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تبقى المسائل الأساسية مطروحة على بساط البحث، لكن ليس معنى ذلك أن يبقى أيضا كل ما تم طرحه من اقتراحات خلال الأعوام الثمانية الماضية.

ونأمل أن هذا النهج سيمكن الفريق العامل من البدء في دراسة جادة للنصوص التفاوضية أو لصياغة المسائل المتعلقة.

القول إن الدعم العام من أعضاء الأمم المتحدة لأي اتفاق شامل هو أمر ضروري.

وللمساعدة في تحقيق هذا الحل الوسط المطلوب قد نضطر أيضا إلى فحص أساليب عمل الفريق العامل وتحسينها أينما لزم ذلك. وسوف تؤيد الفلبين الجهود المبذولة في هذا الصدد، آخذة في الحسبان أن الفريق العامل، فضلا عن الجلسة العامة نفسها، يبقى الجهاز الوحيد في الجمعية العامة للتداول بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، وتحت رئاسة الرئيس السابق للجمعية العامة، هاري هولكيري، ونائبي الرئيس، السفيرين انغولفسون ودي سرام، أدت ابتكارات، مثل النقاش التفاعلي مع أعضاء مجلس الأمن والاجتماعات مع مسؤولي الأمانة العامة الذين يساعدون المجلس بشكل مباشر، في نظرنا إلى آفاق جديدة لمداوات الفريق العامل وأدت إلى فهم أكبر للقضايا التي ينظر فيها الفريق العامل. وينبغي أن تستمر عمليات تبادل الآراء هذه في الجلسات القادمة للفريق العامل. ويمكن أيضا توسيع نطاق التبادل التفاعلي للآراء من أجل النظر في قضايا إضافية غير أساليب عمل المجلس وإجراءاته.

لقد أفرز إنشاء الفريق العامل قبل ثماني سنوات إحساسا بالأمل والترجي بأن الأمم المتحدة ستكون قادرة على إعطاء المجتمع الدولي مجلس أمن أكثر تمثيلا وشفافية. وبالرغم من عدد السنوات التي قضيت في التفاوض على الإصلاح تبقى الفلبين واثقة من أن التوصل إلى اتفاق شامل في غضون وقت معقول ما زال ممكنا.

غير أنه من الضروري التهيئة لمفاوضات جادة يتخللها أخذ وعطاء. وبالتالي، نعتقد أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية في مستهل دورته المقبلة أن يحدد العناصر أو المسائل التي يوجد بشأنها اتفاق عام بالفعل أو يمكن تحقيق ذلك في الأمد القريب، على أن يركز اهتمامه

وفدي بصفة خاصة على جهودهم في إعداد مجموعة الوثائق المفيدة المرفقة بالتقرير. وستمكنا هذه الوثائق من تركيز مناقشاتنا بشكل أفضل في المستقبل.

وعلى مستوى سياسي أعلى، حصلت عملية إصلاح مجلس الأمن على زخم خاص خلال مؤتمر قمة الألفية. في هذا الوقت، اجتمع رؤساء الدول والحكومات لاعتماد إعلان الألفية حيث أعربوا عن الالتزام بتكثيف جهودهم من أجل تحقيق إصلاح شامل للمجلس من جميع جوانبه. والعناصر الأساسية للإصلاح مطروحة على بساط البحث الآن. وبالإرادة السياسية التي تم الإعراب عنها، ينبغي أن يكون بوسع وفودنا الآن أن ترسي حلا ملائما.

لقد واجه مجلس الأمن في العقد الماضي عددا متزايدا من الحالات والصراعات في مختلف أنحاء العالم. وتشكل الهجمات الإرهابية الأخيرة تحديا لم يسبق له مثيل للمجتمع الدولي، مما يتطلب القيام بعمل متضافر يضطلع فيه مجلس الأمن بدور محوري. ومن أجل معالجة أفضل لمثل هذه الحالات المعقدة، ينبغي أن يعتبر مجلس الأمن بصفته الهيئة المسؤولة بشكل أساسي عن صون السلم والأمن، الهيئة ذات المشروعية التي تتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي قاطبة وبشفافية تامة. لذا، فإن تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس وتحسين أساليب عمله عنصرا حيوان لتعزيز سلطته وفعالية قراراته. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، علينا أن ننتهي من عملية إصلاح مجلس الأمن، لأننا نحتاج إلى أن يكون لدينا جهاز قوي يمثل المجتمع الدولي حقا.

لقد أشار السيد هولكيري في بيانه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين إلى ذلك بشكل دقيق. وقد شجعه التأييد الواضح من جانب وزراء الخارجية لمواصلة الجهود من أجل إصلاح مجلس الأمن على أن يؤكد على ضرورة دراسة كل السبل التي تدفع هذه العملية قُدما وتقديم

السيد سيزاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إن إصلاح مجلس الأمن يرد مرة أخرى في جدول أعمال الجمعية العامة، وذلك للسنة الثانية والعشرين على التوالي. ومعروض علينا، كإطار للمناقشة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويعكس هذا التقرير، بمرافقه، نحو عقد كامل من المناقشات المكثفة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن النتائج هزيلة تماما.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة معقدة بكل تأكيد. ومع ذلك، فاهداف ما زال واضحا: ألا وهو إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن في ضوء الزيادة الكبيرة في العضوية في الأمم المتحدة، إلى جانب التغييرات التي طرأت في العلاقات الدولية. وهذه هي ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، كما حددها الجمعية العامة في عام ١٩٩٣. وفي ذلك الوقت، كنا نشهد المراحل المبكرة لحقبة جديدة من العلاقات الدولية، بدأت بنهاية الحرب الباردة. وفي ذلك الحين، أيضا، كانت عضوية الأمم المتحدة قد زادت بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا منذ الإصلاح الأخير لمجلس الأمن. ولكن اليوم، وبعد عقد كامل تقريبا، فإن هذه التغييرات الملموسة لم تنعكس بعد في تشكيل المجلس.

ومع ذلك، عليّ أن أعترف بأنه قد بذلت جهود كبيرة من أجل تحقيق تقدم في هذه العملية. ومن هذه الجهود تعبئة الجمعية العامة في عام ١٩٩٨، التي أسفرت عن اتخاذ القرار ٣٠/٥٣ بالإجماع. وكان هذا القرار على جانب كبير من الأهمية في توضيح قاعدة أغلبية الثلثين اللازمة للقرارات ذات الصلة بالإصلاح.

وعلى الجانب الآخر، سيدي الرئيس، فإن التزام سلفكم الرئيس هولكيري وتفانيه هو والأعضاء الآخرين في المكتب، كان لهما دور بالغ الأهمية في المساعدة على تركيز العناصر الرئيسية قيد المناقشة في كل من المجموعتين. ويشي

والبرتغال، مع بلدان أخرى، قدمت عددا من المقترحات العملية للغاية إلى الفريق العامل بشأن تقييد استخدام حق النقض. وما زالت هذه المقترحات صالحة، وواقعية وجديرة بالدراسة. ونأمل أن تتوفر المرونة اللازمة في دراستنا لهذه المسألة، لأننا بدأنا نتلقى إشارات إيجابية جديدة من بين الدول دائمة العضوية، تشير إلى أن ثمة قدرا من الانفتاح على النظر في وضع قيود على استخدام هذا الحق.

وبفضل التزامكم، سيدي الرئيس، فإننا على ثقة بأنه سيتمكن إبقاء موضوع إصلاح مجلس الأمن كأولوية متقدمة على جدول الأعمال الدولي والسماح للعضوية العامة في الأمم المتحدة بالانتقال بهذه العملية إلى الخطوة التالية.

إن الأمم المتحدة في حاجة ملحة إلى التكيف مع وقائع القرن الجديد.

ويتطلب الدور الذي يضطلع به كأداة حيوية للتنظيم السياسي لعملية العولمة وكأداة لا غنى عنها لتنظيم الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الجديدة مجموعة من الأفكار الجديدة والبناءة من أجل إحياء المنظمة. إننا نعتمد على مساهمة الجمعية لبلوغ هذا الهدف اعتمادا كبيرا.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): في السنوات الأخيرة، كان هذا البند من بنود جدول الأعمال الذي ساهم في مناقشته أكبر عدد من الوفود. ولقد استمعنا خلال الدورة الخامسة والخمسين إلى أكثر من ١١٠ بيانات والعدد كبير جدا هذه السنة. ويدل ذلك على الأهمية ذات الأولوية التي تولى لهذا البند. والأسباب التي تدعو لذلك واضحة جلية. فمما لا شك فيه أن إصلاح مجلس الأمن هو أكثر المهام حساسية في إصلاح الأمم المتحدة ككل، وسيكون له أعظم الأثر على مستقبل هذه المنظمة.

إننا بحاجة إلى مجلس للأمن يكون قادرا حقا على الوفاء بمسؤولياته الهامة التي عهد بها الميثاق إليه. فسلطة تقرير

المقترحات في هذا الشأن. والبرتغال تدعم هذا الاتجاه، ونحن منفتحون على أي اقتراح يمكن أن يساهم في دفع عملية إصلاح مجلس الأمن.

وقد يكون من المفيد، مثلا، أن نرفع هذا الموضوع إلى مستوى سياسي أعلى من المناقشة إذا استمرت الصعوبات الجمة التي نواجهها في دفع عجلة المفاوضات في إطار الفريق العامل. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يساعد في ترشيد المناقشات واستعادة الزخم السياسي الذي تولد عن إعلان الألفية.

ونحن، من جانبنا، سنظل على استعداد للمشاركة بنشاط في الخطوات التالية للمفاوضات. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه لا بد من معالجة مسألة الإصلاح من جميع جوانبها. وعلينا أن نذكر أنفسنا بضرورة معالجة هذه المسألة باعتبارها صفقة، وإنجاز ما هو مطلوب منا - أي الإصلاح الشامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه، وليس إصلاحا لبعض جوانب عمله فقط.

إننا نمر بفترة خاصة، وعلينا جميعا أن نتحلى خلالها بالمرونة بغية التوصل إلى حل يحظى بالتأييد العام للعضوية. وعلينا أن نفعل ذلك لما فيه صالح المجتمع الدولي. وينبغي أن ينسحب ذلك على كل المواضيع، من موضوع الأعداد إلى موضوع حق النقض.

وفي حقيقة الأمر أنه لكي يتم التوصل إلى حل شامل ينبغي أن تعالج مسألة حق النقض على ضوء التأييد الساحق من جانب العضوية العامة للإصلاح في هذا الشأن. والواقع أنه بينما استخدم حق النقض رسميا بصورة متواضعة للغاية في الآونة الأخيرة، فإن حق النقض، أو التهديد باستخدامه، ما زال ماثلا في كل جانب من جوانب عملية صنع القرار في المجلس.

أكدت حركة بلدان عدم الانحياز، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الفئات الأخرى، فإنه ينبغي، في الوقت الراهن، أن يكتفى بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين.

ولا تؤيد كوبا إنشاء فئات أخرى في عضوية مجلس الأمن. فالمقاعد الدائمة وغير الدائمة الجديدة التي ستنشأ في المجلس من خلال الإصلاح يجب أن تتمتع بنفس الصلاحيات التي تتمتع بها المقاعد الحالية، دون وضع معايير تمييزية. وفي حال توسيع فئة العضوية الدائمة، فإنها يجب أن تشمل مقعدين للبلدان الأفريقية، ومقعدين للبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقعدين للبلدان الآسيوية النامية. ويتمثل الهدف الأساسي من توسيع ذلك الجهاز في إصلاح التمثيل الناقص للبلدان النامية.

وأود أن أتطرق لهذه النقطة لحظة، لأننا في بعض الأحيان، يتولد لدينا انطباع بأن أهميتها لا ينتبه إليها الجميع بنفس الدرجة. كيف يمكن أن يتوقع أن يكون لدى مجلس الأمن تفهم صحيح للأسباب الرئيسية العميقة للصراعات، عندما يكون ثلثا سكان العالم، الذين يعيشون في البلدان النامية، ممثلين تمثيلا ناقصا بشكل حاد في المجلس؟ وكيف يمكن للمجلس أن يفني بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين إذا لم يكن يمثل هؤلاء الـ ٤,٥ بلايين نسمة الذين يعيشون في العالم الثالث، ومنهم بليون من الجياع، وثلاثة أحماسهم ليس لديهم خدمات للصرف الصحي، وثلثهم ليس لديه مياه للشرب، وربعهم ليس لديه مساكن، وخمسهم ليس لديهم خدمات صحية أساسية؟ وكيف نفسر أن أفريقيا، التي تحتل صراعاتها معظم بنود جدول أعمال المجلس، ليس لديها ممثل واحد من بين الأعضاء الدائمين في ذلك الجهاز؟

إن الحاجة إلى المزيد من الشفافية في عمل المجلس ملحة. ففي عالم يتجه إلى المزيد من التكافل، تترتب على القرارات التي يتخذها ذلك الجهاز، بالنسبة لجميع الدول،

تطبيق التدابير القسرية ضد الدول، بما في ذلك الجزاءات أو حتى العمل العسكري، تتطلب الحياد والصبغة التمثيلية والمشروعية. ومجلس الأمن ليس فعالا ولن يكون بتركيبه الحالي وأساليب عمله الحالية. وهو يحتاج إلى إصلاح عميق وعاجل، لأنه ليس ديمقراطيا ولا منصفا ولا يتمتع بالصفة التمثيلية. وهو لا يعكس حقائق العالم المعاصر ولا يمثل مصالح أعضاء الأمم المتحدة.

واسمحوا لنا أن نوضح أن مجلس الأمن ليس فعالا إلا في صون مصالح الأعضاء الدائمين. والحالة حتى أكثر مدعاة للقلق عندما يتولى المجلس غير التمثيلي نفسه وظائف واسعة النطاق بصورة متزايدة ويحتاج اختصاصات هي فعليا لهيئات أخرى، وبصورة رئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة.

ولقد زاد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أربعة أضعاف تقريبا منذ عام ١٩٤٥. ومع ذلك، فقد مر ٣٥ عاما تقريبا على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا، بالرغم من انضمام ٧٦ عضوا جديدا إلى الأمم المتحدة منذ التوسيع الأخير. وفي الوقت الراهن، لا تكاد تشكل عضوية مجلس الأمن تشكل ٨ في المائة من عضوية المنظمة.

إن مجلسا للأمن يقل عدد أعضائه عن ٢٦ عضوا لن يكون قادرا على إصلاح الاحتلال الراهن. وهذا هو سبب ضرورة إنشاء عدد لا يقل عن ١١ مقعدا جديدا. وبالرغم من أن هذا الرقم سيظل أقل من ذلك الأجهزة المماثلة في المنظمات الدولية الأخرى فإنه سيزيد نسبة أعضاء المجلس إلى نحو ١٣ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة.

ولابد من توسيع عضوية مجلس الأمن بحيث يضم أعضاء جددا دائمين وغير دائمين. فزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وحدهم من شأنه أن يزيد الاحتلال الحالي. وكما

أن يجري تنشيط الجمعية العامة وأن تتولى جميع الصلاحيات التي أناطها بها الميثاق باعتبارها الجهاز الوحيد الذي يشارك فيه جميع الدول الأعضاء، والذي ليس فيه مكان للهيمنة وليس فيه امتياز حق النقض الذي عفا عليه الزمن.

ويحتل موضوع حق النقض مكانا رئيسيا في إصلاح المجلس، فمجرد معارضة عضو دائم يمكن أن تمنع من إنفاذ إرادة الأعضاء الـ ١٨٨ الآخرين. ولا يمارس حق النقض أو يجري التهديد باستعماله إلا عندما يكون هناك خلاف مع الأغلبية، الأمر الذي يعتبر منافيا للديمقراطية في جوهرها ذاته. ولا يمكن لأحد أن يدعي بجدية، في المرات الـ ٢٩٠ التي تم فيها استعمال حق النقض رسميا، أنه استعمل لما فيه مصلحة المجتمع الدولي، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق.

وعلاوة على ذلك، فإن المشكلة لا تقتصر على حالات استعمال حق النقض الرسمية والمعلنة، وإنما تشمل حالات النقض الصامت، الذي يمارس مرارا وتكرارا فيما يسمى بالمشاورات غير الرسمية، حيث يكفي أن يعرب أحد الأعضاء الدائمين عن اعتراضه حتى يعدل مسار العمل الذي تؤيده الأغلبية. وإلى أن يتحقق الهدف النهائي المتمثل في إلغاء حق النقض، فمن الضروري أن يعدل كخطوة أولى ميثاق الأمم المتحدة حتى يقتصر حق النقض على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

إن كل أزمة دولية جديدة تذكرنا بأوجه ضعف المجلس وممارساته. وقد أعرب الكثير من الوفود عن القلق إزاء الرسالة التي بعث بها إلى مجلس الأمن أحد أعضائه الدائمين في أعقاب الشروع في العملية العسكرية في أفغانستان، والتي أشير فيها بوقاحة إلى البلدان الأخرى التي يمكن أن يهاجمها ذلك العضو الدائم نتيجة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

آثار متزايدة، مباشرة وغير مباشرة. وليس من الضروري أن نكتفي بزيادة عدد الجلسات المفتوحة؛ بل هذه الجلسات ينبغي أن توفر أيضا فرصا حقيقية للأعضاء غير الدائمين في المجلس لتقديم مساهمات مفيدة.

ولقد شهدنا بوتيرة متزايدة إجراء مناقشات مفتوحة في المجلس ليس لها، في الأجل البعيد، أي تأثير على القرارات والبيانات الرئاسية التي تعتمد، لأن النصوص تكون قد اتفق عليها أعضاؤه مسبقا خلف أبواب مغلقة.

وهناك حاجة إلى تعديل النظام الداخلي للمجلس واعتماده رسميا بصورة عاجلة. فبعد خمس وخمسين سنة من وضع النظام الداخلي وبعد ١٩ سنة من تعديله، ينبغي ألا يظل مؤقتا. والتدابير التي سبق أن اتخذها المجلس أو طبقها عمليا ينبغي أن يضاف إليها الطابع المؤسسي وأن توطن بدلا من أن تظل تعتمد على تبدل آراء رؤيس الشهر لذلك الجهاز. ولقد تحقق في هذه السنة بعض التقدم في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بصدد ما يسمى بالمجموعة الثانية من المسائل. ولنأمل في أن يساهم ذلك في التقدم بشأن المسائل المتبقية.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من المسائل، ذكرت بعض الوفود، بعد أن أعربت عن الإحباط إزاء عدم تحقيق تقدم بشأن بعض المسائل، أنه ما من شيء يمكن عمله بينما يصبر الأعضاء الدائمون على رفض النظر في الحد الأدنى من تقييد استعمال حق النقض. إن كوبا لا تشاطر هذا النهج. فالميثاق لا يمنح الأعضاء الدائمين سلطة مطلقة. بالعكس، تنص المادة ٢٤ من الميثاق صراحة على أن مجلس الأمن يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء وأن مجلس الأمن، في الاضطلاع بواجباته، يتصرف وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. فإذا لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات، يحق للجمعية العامة بل ومن واجبها أن تتصرف. ولذلك، فإن من اللازم

الخامسة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها تماما، وينضم حوالي ٧٠ ٠٠٠ من الأشخاص المعدمين إلى الأعداد الضخمة الجائعة في العالم. ولم تكن هناك وقفات صمت من أجلهم، ولا اجتماعات طارئة لمجلس الأمن. ولم تُنشأ لجنة في زمن قياسي لتبدأ في اتخاذ التدابير العاجلة للتعامل مع تلك الحالات.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن خلال هذه الدورة من الوفاء بالولاية التي أحازها رؤساء دولنا وحكوماتنا خلال مؤتمر قمة الألفية، بتكثيف العمل لتحقيق إصلاح شامل حقا لمجلس الأمن في جميع جوانبه.

وأختتم بياني بالإعراب عن شكري للسيد هاري هولكيري والسفيرين جون دي سارام وتورستين إنغولفسون على الطريقة الممتازة التي قادوا بها الفريق العامل خلال الدورة الخامسة والخمسين، وبأن أتمنى كل النجاح للمكتب الجديد المنتخب ليقود أعمال الفريق.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند الثاني الذي كان من المقرر أصلا النظر فيه عصر اليوم، وهو البند ٢٦ من جدول الأعمال "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل"، بغرض النظر في مشروع القرار A/56/L.7، سيتم تناوله في موعد لاحق، لإتاحة الوقت للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/56/L.7.

وستحاط الجمعية العامة علما في الوقت المناسب بالموعد الجديد الذي سيحدد لتناول البند ٢٦ من جدول الأعمال، للنظر في مشروع القرار A/56/L.7.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

ولم يكن هناك رد على الرسالة. فكيف نشعر بأننا محميون مع وجود مجلس أمن لا يتفاعل، حتى ولو باستحياء، في وجه مثل هذه التهديدات، التي تتناقض تماما مع مقاصد ومبادئ الميثاق؟ إنه لا يمكننا توقع أي قيادة حقيقية من هيئة تكيل فيها بعض الدول الدائمة العضوية بمكياين وتتخذ سياسات انتقائية، تعطي الأولوية للمصالح الوطنية الضيقة بدلا من المصالح العالمية.

إن نفس المجلس الذي تصرف فورا نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر لم يكن مستعدا حتى للنظر في العديد من الأعمال الإرهابية الأخرى التي حدثت في الماضي، مثل التخريب الإجرامي الذي جرى في وضح النهار لطائرة الخطوط الجوية الكويبة بالقرب من بربادوس، والذي كلف أرواح ٧٣ من الركاب وأعضاء فريق الطائرة.

إنه نفس المجلس المشلول تماما في وجه الحالة البالغة الخطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي ماتت نتيجة لها مئات المدنيين الأبرياء، بسبب اعتراض عضو دائم واحد على اتخاذ التدابير اللازمة.

وهو نفس المجلس الذي يناقش الوثائق المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويوافق عليها، ولكنه لا يفعل شيئا البتة بشأن الأسلحة النووية. فكيف يمكن أن يتوقع منا أن نرى أن قواعد السلوك المملاة من مجلس الأمن مشروعة، عندما يكون بعض أعضائه مسؤولين عن وجود أكثر من ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، تهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين اللذين يفترض أن يدافع عنهما المجلس؟

وفي الوقت الذي نؤكد فيه من جديد إدانتنا القوية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، نأمل أن تمتد سرعة الاستجابة لتلك الأحداث وحجمها إلى المشاكل الخطيرة الأخرى التي تؤثر علينا. إنه في نفس ذلك اليوم تقع في العالم أحداث كثيرة مؤسفة بنفس القدر كل ٢٤ ساعة، وطوال السنة، ومات فيه أكثر من ٣٣ ٠٠٠ طفل دون سن